وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامـعة يحي فارس بالمديـة

كـلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم تجارية

دور الإنفاق العام ومساهمته في النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2005-2014

مـذكـرة مقدمة لـنيل شهادة الماستـر في العلوم التجارية
تخصص:علوم مالية

من إعداد الطالبة
ابراهيم بوزيد أحلام

تحت إشراف الأستاذ
أ.د/ صادق بوشنافة

السنة الجامعية
2017/2016

الفصل الأول:
الانفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية

تمهيد:

تحتل النفقات العامة مكانا بارزا في الدراسات المالية، لأنها تعتبر وسيلة لإشباع الحاجات العامة، كما انها الأداة التي تساعد الدولة والهيئات العامة على ممارسة نشاطها المالي، وهي أيضا أداة تؤدي مع الأدوات المالية الأخرى دورها البارز في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

لم تكن للنفقات العامة الأهمية التي تحتلها في الوقت الحاضر، فلقد أهمل الفكر التقليدي نسبيا موضوع النفقات و ارتبط في مجموعه بمفهوم الدولة الحارسة التي تتميز نفقاتها بضآلة حجمها و حيادها أي عدم تأثيرها في توازن الاقتصاد القومي و في تحديد اتجاهات نموه، و مع تطور الفكر الاقتصادي وتطور دور الدولة، أكد الاقتصاديون أنه لا يمكن تحقيق النفقة المحايدة و أنه لابد من ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي حتى تؤتي هذه السياسة الانفاقية أثارها المرغوبة، مما استدعى هذا التطور اهتماما متزايدا بدراسة كافة النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و القانونية للنفقات العامة ,لذلك سوف تكون دراستنا للنفقات العامة في هذا الفصل على النحو التالي:

قمنا بتقسيم الفصل الى ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول الى التطور التاريخي للنفقات العامة عبر مختلف المدارس الاقتصادية، ثم تناولنا في المبحث الثاني ضوابط الانفاق العام وآثاره، ثم تطرقنا في المبحث الثالث الى طرق تمويل الانفاق العام.

المبحث الأول: تطور الانفاق العام في الفكر الاقتصادي

جاء تطور الفكر الاقتصادي مؤثرا بصفة كبيرة على تطور حجم الانفاق وأهميته كأداة من أدوات السياسة المالية في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية، اذ نجد ان الانفاق العام زاد تطوره مع زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من جهة ولزيادة أهمية السياسة المالية من جهة أخرى.

المطلب الأول: تطور الانفاق العام من خلال تطور دور الدولة في الاقتصاد:

التطور الجوهري الذي حدث في طبيعة دور الدولة، من خلال «الدولة الحارسة"، الى "الدولة المتدخلة"، ثم الى "الدولة المنتجة" انعكس على النشاط المالي للدولة، و على طبيعة المالية العامة على وجه الخصوص، فانتقالها من "المالية المحايدة" الى "المالية الوظيفية"، ثم الى "المالية التخطيطية" من الطبيعي ان ينعكس أيضا هذا التطور على نظرية النفقات العامة، ذلك ان الماليين التقليديين كانوا ينظرون الى هذه النفقات باعتبارها نوعا من الاستهلاك، و من ثم التدمير للثروة القومية، اما الماليون الحديثون فينظرون اليها بصفة عامة على انها مجرد نقل للدخول و الثروات من يد الى يد أخرى دون ان تكون بطبيعتها مضيعة او محطمة للثروة، هذا من ناحية ,و من ناحية أخرى قصر التقليديون أغراض النفقات العامة على المرافق العامة التقليدية, ومن ثم نادوا بحياد النفقات العامة، اما الحديثون فيرون امكان استخدام هذه النفقات لتحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية.

الفرع الأول: النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة[1]

في هذه المرحلة امتنع على الدولة التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، واقتصر بالتالي غرض النفقات العامة على ضمان سير المرافق الأساسية التي تشبع الحاجات الاجتماعية الأولية، وقد انعكس ذلك على كتابات الاقتصاديين والماليين، فلم يعط التقليديون أهمية تذكر للنفقات العامة، وكانوا يتناولون ذلك غالبا من الجانب القانوني ويركزون على إجراءات الانفاق العام ومراقبته، دون بحث طبيعته وآثاره الاجتماعية والاقتصادية، اما مضمونها او وجوه انفاقها فيرجع في التحليل الأخير لاعتبارات سياسية.

ويتعارض هذا المكان المتواضع الذي احتلته النفقات العامة مع النظرية المالية التقليدية "المالية المحايدة"، فقد كانت نظرية النفقات العامة أساسا لنظرية الإيرادات العامة، فالنفقات العامة هي التي تحدد الإيرادات العامة، وقد شكل هذا المنطق أساس توازن الميزانية العامة في الفكر التقليدي، ويقصد التقليديون بتوازن الميزانية ضرورة ان تغطي الإيرادات العامة العادية النفقات العامة العادية.

وتتلخص اهم أغراض النظام المالي في ظل المالية المحايدة فيما يلي:[1]

[1]د. زينب حسين عوض الله، اساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية -2006,ص ص ص23-24,25,26

- نظرا الى ان دور الدولة المالية العامة يقتصر على الحصول على الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات التي يسمح بها دور الدولة، فان النظام المالي عليه ان يراعي تحقيق العدالة في توزيع الأعباء العامة،ويتحقق ذلك حينما تكون التضحية المطلوبة من كل فرد او فئة مساوية للتضحية المطلوبة من الاخرين.
- يجب ان يهتم النظام المالي بضرورة ضبط النفقات العامة الى أدني حد ممكن،وضرورة المحافظة على توازن الميزانية،وعدم اللجوء الى القروض العامة والى الإصدار النقدي الجديد إلا في حالات استثنائية وبشروط خاصة.

ونتيجة لهذا خلص التقليديون الى عدة نتائج أهمها:

- ان الانفاق العام، يتجه أساسا الى تغطية النفقات العامة،إنفاق استهلاكي، وهو ما يعني ان التحليل التقليدي قد وجد أساسه في "الدولة المستهلكة" وفي "الانفاق الاستهلاكي"، فالدولة تقطع جزءا من الأموال الموجودة تحت تصرف الجماعة وتقوم عن طريق النفقات العامة بتحطيمها، مما يقلل من الأموال الموجودة تحت تصرف الجماعة.
- أسس التقليديون حياد النفقة العامة، انطلاقا من اعتقادهم في التفوق المطلق للنشاط الخاص على النشاط العام، وضرورة ان تظل النفقات العامة بعيدة عن التأثير، حتى بغير قصد من الدولة، على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فلا تغير في ظروف الإنتاج او الاستهلاك او في صورة توزيع الدخل، أي في المراكز النسبية لمختلف الطبقات الاجتماعية كما تتحدد في ضوء قوانين السوق.

الفرع الثاني: النفقات العامة في ظل الدولة المتدخلة

في ظل الدولة المتدخلة التي تصاحب تطور الإنتاج الرأسمالية، واشتداد حدة الازمات الاقتصادية، بدأت الدولة بمباشرة وظائف اقتصادية جديدة تخرج بها عن النطاق الذي لعبته في المرحلة السابقة. مما كان له أثره في تزايد أهمية النشاط المالي للدولة واتساع نطاقه،فالمالية العامة لم تعد تهدف الى تغطية النفقات العامة دون احداث أي تدخل في النشاط الفردي او قوى السوق، بل أصبحت تهدف الى تحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية عن طريق استخدام الكميات المالية التي في حوزة الدولة في إطار ما يعرف بالمالية الوظيفية او المالية المعوضة.

وتتلخص أهم الأغراض التي يسعى الى تحقيقها النظام المالي في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة فيما يلي:

- المحافظة على الاستقرار الاقتصادي لما يعاني منه النظام الرأسمالي من أزمات اقتصادية.
- تحقيق قدر من العدالة في توزيع الدخل القومي.

[1]-رفعت المحجوب، المالية العامة، الكتاب الأول، دار النهضة العربية القاهرة ,1971، ص ص 11-19

- ضمان الاستخدام الكفء للموارد عن طريق ما تحدثه النفقات العامة والإيرادات العامة من آثار على الموارد الخاصة لضمان توجيهها نحو بعض القطاعات والأنشطة الاقتصادية المطلوبة.
- دعم النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام الاستثمار العام عن طريق زيادة حجمه او تركيزه على بعض القطاعات الاقتصادية التي لا يرغب، او لا يقوى القطاع الخاص في الاتجاه اليها.

و قد استتبع اتساع و تنوع الأغراض، التي يسعى لتحقيقها النظام المالي، ان اصبح هدف الميزانية العامة، ليس كما كان في المرحلة السابقة و هو ضمان التوازن المالي بين النفقات العامة و الإيرادات العامة، و انما تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي، حتى لو اقتضى الامر الخروج على مبدا توازن الميزانية، و قد اصبح مبررا أن تلجأ الدولة الى القروض العامة دون التمسك بمبرراتها التقليدية، و هي تلك التي تتمثل في النفقات غير العادية، كما اصبح مبررا ان تلجا الدولة الى الإصدار النقدي الجديد بغرض تمويل النفقات العادية، او بغرض التخفيف من عبء الديون العامة، او بغرض محاربة الانكماش الاقتصادي.

الفرع الثالث: النفقات العامة في ظل الدولة المنتجة

هنا لم تعد الدولة مسؤولة فقط عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي، كما هو الحال في الدولة المتدخلة، بل أصبحت تقوم أساسا بالإنتاج والتوزيع كما تحددها الخطة العامة الاقتصادية والاجتماعية والتي لها صفة الالزام، ومن ثم فان أغراض النظام المالي أصبحت تتمثل بصفة أساسية في تنفيذ الخطة الاقتصادية والاجتماعية، حيث اقتضى الامر واتفاقا مع الخطة الاقتصادية الاخذ بالخطة المالية، كما اقتضى أيضا تغيير دور الميزانية العامة و طبيعتها لتصبح جزءا من الخطة القومية، وكذا أصبحت الكميات المالية التي في حوزة الدولة تتطابق الى حد كبير مع الناتج القومي والدخل القومي والانفاق القومي، وتشكل أدوات اساسية في الخطة المالية والتي تمثل مع الخطة العينية الجانبين المتكاملين للخطة القومية، وبهذا أصبحت المالية العامة أساسا "مالية تخطيطية".

المطلب الثاني: خصائص وتقسيمات النفقات العامة

لم يكن موضوع تقسيم النفقات العامة يحظى بالقدر الكبير من الاهتمام في ظل الدولة الحارسة، نظرا لانحصارها في نطاق ضيق لا تتجاوزه الدولة، ولكن مع تطور الدولة الى الدولة المنتجة وما صاحب ذلك من تطور في النفقات العامة سواءا في حجمها او في أنواعها، زاد من أهمية تقسيم النفقات.

الفرع الأول: ماهية النفقات العامة

تعريف النفقة العامة: توجد عدة تعاريف أهمها:

" النفقة العامة هي مبلغ من المال (عيني او نقدي) يصدر عن الدولة او عن أي شخص معنوي عام قصد تحقيق منفعة عامة ".[1]

" النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة او أحد تنظيماتها بهدف اشباع حاجة عامة[2]".

" النفقة العامة هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة[3]".

" النفقة العامة هي جميع مدفوعات الحكومة غير واجبة السداد التي تقوم بها سوآءا كانت بمقابل او بدون مقابل وسوآءا كانت لأغراض جارية او رأسمالية ".[4]

" تمثل النفقات العامة المبالغ التي تدفعها الحكومة ممثلة في مختلف وحداتها الإدارية للحصول على السلع والخدمات من اجل القيام بمهامها وواجباتها في اشباع الحاجات العامة للمواطنين ".[5]

الفرع الثاني: خصائص النفقة العامة

- **النفقة العامة مبلغ نقدي:**تتخذ النفقة العامة التي تقوم بها الدولة الشكل النقدي كثمن لما تحتاجه من منتجات وخدمات وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولى تنفيذها[6].

- **النفقة العامة يقوم بها شخص عام:** لا يعتبر المبلغ النقدي المنفق في سبيل تحقيق مصلحة عامة من قبيل النفقات العامة الا إذا صدر من شخص عام[7], ويقصد بالشخص العام ما ينتمي الى اشخاص القانون العام وهي: الدولة والهيئات العامة المحلية والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية، وقد تشمل الولايات والفدراليات في الدول الاتحادية والفدرالية[8].

- **تحقيق النفقة العامة لمنفعة عامة:**ان الهدف من النفقات العامة ينبغي ان ينحصر في تحقيق الأهداف العامة المتمثلة في مصلحة المواطنين جميعا وبدون استثناء لأي فرد او جماعة مهما قل شأنها بالمجتمع، فالنفقات التي لا تؤدي الى اشباع بعض الحاجات العامة التي تعود بالنفع على كثير من افراد

[1] خبابة عبد الله، اساسيات في اقتصاديات المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، طبعة 2009، ص 58.
[2] مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، طبعة 2007، ص 50
[3] سوزي عدلي ناشد، اساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بدون طبعة، ص 25
[4] عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثالثة ,2006، ص 179
[5] محمد احمد حجازي، المحاسبة الحكومية والإدارة المالية العامة، طبعة 1998، الأردن، ص 267
[6] سوزي عدلي ناشد، المالية العامة-منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى,2006، ص,27
[7] سوزي عدلي ناشد، المرجع السابق، ص 29
[8] حسين مصطفى حسين، المالية العامة، سلسلة في دروس الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، طبعة 2001، ص 12.

المجتمع تعد نفقات خاصة لا ينبغي ان تمول عن طريق الإيرادات العامة للدولة او الهيئات والمؤسسات التابعة لها[1].

الفرع الثالث: تقسيمات النفقات العامة

لم يكن موضوع تقسيم النفقات العامة على قدر كبير من الأهمية في ظل الدولة الحارسة، نظرا لانحصارها في نطاق ضيق لا تتجاوزه الدولة،ولكن مع تطور دور الدولة وخروجها من الدولة الحارسة الى الدولة المنتجة وما صاحب ذلك من تطور في النفقات العامة سوآءا في حجمها او في أنواعها، زاد من أهمية تقسيم النفقات بشكل يسهل من صياغة واعداد الميزانية بهدف ضمان تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذها.

وفي هذا الصدد تقسم النفقات العامة وفقا للمعايير التالية:

1 - **معيار التكرار والدورية:** جرى العرف الاقتصادي على تقسيم النفقات العامة من حيث تكرارها الدوري الى نوعين هما:

- **النفقات العادية:**وهي النفقات التي تتكرر بصفة دورية ومنتظمة في الميزانية السنوية للدولة، كرواتب موظفي الدولة ووسائل تسيير المرافق العامة،والمقصود بالدورية هو تكرار نوعها في كل ميزانية حتى ولو اختلف مقدارها من وقت لآخر[2].
- **النفقات غير العادية:**وتتمثل في النفقات التي لا تتكرر ولا تتجدد في كل ميزانية مالية سنوية للدولة ولكن تحدث على فترات غير منتظمة ومتباعدة، كنفقات الحروب والكوارث الطبيعية،وإذا كان تمويل النفقات العادية يتم من الإيرادات العادية، فان النفقات غير العادية تمول من الإيرادات غير العادية كالقروض[3].

وعلى هذا الأساس لم يعد هذا التصنيف يتماشى والمفهوم الحديث للمالية العامة، لذلك اتجه الفكر المالي الحديث الى التحول الى تقسيم آخر أكثر واقعية على النحو التالي:

***النفقات الجارية :** و هي ما تعرف أيضا بالنفقات التسييرية, وهي تلك النفقات اللازمة لتسيير المرافق العامة واشباع الحاجات العامة الجارية، مثل دفع مستلزمات الإنتاج، ومثل هذه النفقات لا تسهم في زيادة رؤوس الأموال العينية للجماعة، وانما لإشباع الحاجات العامة الجارية[4].

---

[1]علي العربي. إدارة المالية العامة، كلية التجارة، جامعة الكويت، بدون طبعة، ص 33

[2]محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2012.ص 90

[3]محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص 91

[4]زينب حسين عوض الله، اساسيات المالية العامة، مرجع سابق، ص 42

***النفقات الرأسمالية**: و تسمى كذلك بالنفقات الاستثمارية, وهي تلك المتعلقة بالثروة الوطنية مثل: نفقات البناء والاشغال العمومية والسكك الحديدية .... الخ، فهي تخصص لتشكيل رؤوس الأموال العينية في المجتمع ومن ثم فهي نفقات تماثل النفقات غير العادية[1].

2-المعيار الوظيفي: تقسم النفقات العامة تبعا لوظائف الدولة الى:

أ – نفقات الخدمات الحكومية العامة: وتتضمن جميع النفقات المتعلقة بتسيير شؤون الدولة والتي لا يمكن ان توكل الى شخص او جهة أخرى،ومنها نفقات الامن والدفاع، نفقات العدالة، نفقات الإدارات العامة ونفقات التمثيل الدبلوماسي والعلاقات الخارجية،وهي نفقات مرتبطة بكيان الدولة.

ب – نفقات الخدمات الاقتصادية:ويقصد بها القيام بخدمات عامة تحقيقا لهدف اقتصادي، مثل القيام باستثمارات وتقديم الإعانات للمشروعات،وتزويد الاقتصاد القومي بخدمات كالنقل والكهرباء[2].

وتهدف الدولة من وراء هذا النوع من النفقات الى خلق رؤوس أموال جديدة وزيادة الناتج القومي.

ج – نفقات الخدمات الاجتماعية:وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة، والتي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي الى التنمية الاجتماعية للأفراد، كالتعليم والصحة ...الخ[3].

د – نفقات خدمات حكومية أخرى:وتشمل نفقات دفع أقساط الدين العام وفوائده، إضافة الى نفقات خاصة بالتحويلات بين مختلف المستويات الحكومية.

3 – المعيار الاقتصادي: تقسم النفقات العامة تبعا لأثرها على الدخل القومي الى:

أ – النفقات الحقيقية:هي تلك النفقات التي تصرفها الدولة في مقابل الحصول على سلع او خدمات منتجة،ومن ثم فهذه النفقات تمثل دخولا حقيقية حصل عليها أصحابها في مقابل ما قدموه للدولة من عمل او سلع او خدمات[4].

ب – النفقات التحويلية:هي نفقات تقوم بها الدولة دون ان تحصل في مقابلها على اية خدمة او سلعة، فهي لا تعدوان تكون مجرد نقل للقوة الشرائية من بعض الافراد الى البعض الآخر،وهذه النفقات لا تمثل في ذاتها عنصرا من عناصر الدخل القومي،وانما تعمل على إعادة توزيع هذا الدخل توزيعا قد يؤدي ولكن بطريقة غير مباشرة الى التأثير في حجمه،ومثالها المساعدات الاجتماعية والإعانات الاقتصادية التي تمنح لبعض المشروعات. الخ،وتنقسم النفقات التحويلية الى:

1-النفقات التحويلية المباشرة وغير المباشرة: ويقصد بالأولى النفقات التي تؤدي مباشرة الى زيادة الدخل النقدي للأشخاص مثل المعاشات الاجتماعية. أما غير المباشرة فهي لا تؤدي الى زيادة في الدخل النقدي للأشخاص، بل يترتب عليها زيادة في دخولهم الحقيقية مثل النفقات الإعانات الاقتصادية[1].

---

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص 91,92

[2] عادل احمد حشيش، اساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، بدون طبعة، ص70

[3] سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، كلية الحقوق، الإسكندرية، طبعة 2003، ص 38

[4] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 37-38

2– النفقات التحويلية المتعلقة بالدخول والنفقات التحويلية الرأسمالية:هناك بعض النفقات التحويلية تؤدي الى إعادة توزيع الدخل،ونجد البعض الآخر يتعلق برأس المال، مثل تعويضات الحرب التي تقدمها الدولة لمن دمرت منازلهم[2].

3– النفقات التحويلية المالية والاجتماعية والاقتصادية:يقصد بالأولى هي التي تباشرها الدولة وهي بصدد مباشرة نشاطها المالي، كفوائد الدين العام واستهلاكه، أما النفقات التحويلية الاجتماعية، فهي التي تنفقها الدولة بهدف تحقيق بعض الأغراض الاجتماعية، كالإعانات الاجتماعية التي تمنح لموظفي الدولة،أما النفقات التحويلية الاقتصادية فهي الإعانات التي تمنح لبعض فروع الإنتاج بغرض خفض اثمانها رغبة في رفع الاستهلاك، او رغبة في رفع معدلات أرباحها او زيادة حجم انتاجها[3].

***-تقسيم النفقات العامة في الاقتصاد الجزائري:**تنقسم النفقات العامة في الجزائر الى نفقات التسيير ونفقات التجهيز[4].

أ – نفقات التسيير: تمثل النفقات اللازمة لسير مختلف مصالح الدولة كمعدات ومصاريف الصيانة، كما تعتبر نفقات استهلاكية اذ لا ينجم عنها أي قيمة مضافة وتشتمل نفقات التسيير على أربعة أبواب، يتعلق الأول والثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة، ويتم توزيعها بمقتضى مرسوم رئاسي، أما الثالث والرابع فيرتبطان بالوزارات ويوزعان بمقتضى مراسيم التوزيع، يضم الباب أقساما ويشتمل القسم على فصول تمثل الوحدات الأساسية في توزيع الاعتمادات المالية، وهذه الأبواب هي:

الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات: يضم هذا الباب خمسة أجزاء:

1 / دين قابل للاستهلاك (دين الدولة).

2 / الدين الداخلي – ديون عامة (فوائد سندات الخزينة).

3 / الدين الخارجي.

4 / ضمانات (من أجل التسبيقات والقروض المبرمة من طرف المؤسسات والجماعات العمومية).

5 / نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على منتجات مختلفة).

الباب الثاني: تخصيصات السلطات العمومية: تعبر عن نفقات المؤسسات العمومية السياسية كالمجلس الدستوري، مجلس الأمة، المجلس الشعبي الوطني والوزارات.

---

[1]زينب حسين عوض الله، مرجع سابق ص 39

[2]زينب حسين عوض، مرجع سابق، ص 40

[3]زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 40

[4]-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 28 لسنة 1984، القانون رقم 84/17 المؤرخ في 1984/07/07، والمتضمن القانون التنظيمي المتعلق بقوانين المالية.

الباب الثالث: نفقات خاصة بوسائل المصالح: تمثل المخصصات المالية التي تضمن سير المصالح وتشمل الموظفين(الأجور، المنح، المعاشات والنفقات الاجتماعية)، معدات تسيير المصالح، اشغال الصيانة، اعانات التسيير ونفقات مختلفة.

الباب الرابع: التدخلات العمومية: هي نفقات تحويلية، تقسم بدورها حسب الأهداف المختلفة وتشمل التدخلات العمومية والإدارية، النشاط الدولي، النشاط الثقافي والتربوي، النشاط الاقتصادي، اسهامات اقتصادية، النشاط الاجتماعي، اسهامات اجتماعية.

ب – نفقات التجهيز:تسمى بميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار، لطابعها الاستثماري الذي يزيد من اجمالي الناتج الوطني، فهي تتصف بالإنتاجية التي تسهم في ثروة الدولة، تضم ثلاث أبواب هي[1]**:**

أ – الباب الأول: الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.

ب–الباب الثاني: اعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

ج – الباب الثالث: نفقات رأسمالية أخرى.

المطلب الثالث: أسباب تزايد النفقات العامة

من الظواهر التي استدعت انتباه الاقتصاديين ظاهرة تزايد النفقات العامة مع زيادة الدخل الوطني.

أولا: قانون فاغنر(تزايد نشاط الدولة)

تعتبر ظاهرة تزايد النفقات من الظواهر العامة في جميع الدول مهما اختلف نظامها الاقتصادي (رأسمالية أو اشتراكية) ومهما اختلفت درجة تقدمها الاقتصادي، أول من لفت الانتباه الى هذه الظاهرة هو الاقتصادي الألماني **فاجنرA.Wagner** بعد ان قام بدراسة متعلقة بالنفقات العامة وتزايدها، وانتهى الى وجود اتجاه عام نحو زيادة النشاط المالي للدولة مع التطور الاقتصادي الذي يحدث بها[2].

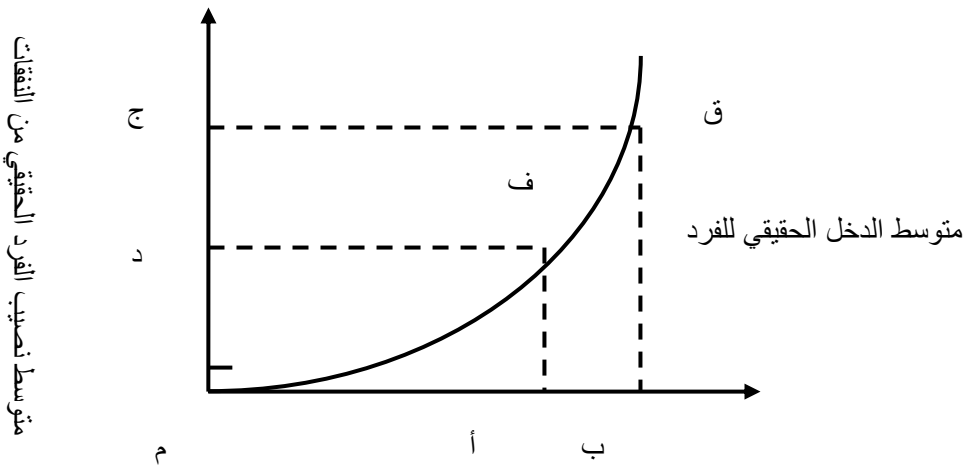
وقد صاغ هذا الاستنتاج في صورة قانون اقتصادي يعرف باسم قانون **فانجر** والذي يشير الى أنه كلما حقق معدلا من النمو الاقتصادي فان ذلك يستتبع اتساع نشاط الدولة ومن ثم زيادة الانفاق العام بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط الفرد من الناتج الوطني.

ويمكن توضيح قانون فانجر في الرسم الموالي:

[1]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 25 لسنة 1984، مرجع سابق، المادة 35 من القانون 84/17.

[2]سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة-النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر-الإسكندرية ,2000، ص، 61-62.

الشكل رقم 01: قانون فاجنر لتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة



المصدر: علي لطفي –المالية العامة دراسة تحليلية –مكتبة عين شمس – مصر-1995-ص 45

النقطة "ف" في الشكل تمثل العلاقة بين متوسط الدخل الحقيقي للفرد ومتوسط الفرد من النفقات الحقيقية في سنة معينة(ن) بينما تمثل النقطة " ق " هذه العلاقة بين فترة معينة ولتكن السنة (ن +4).

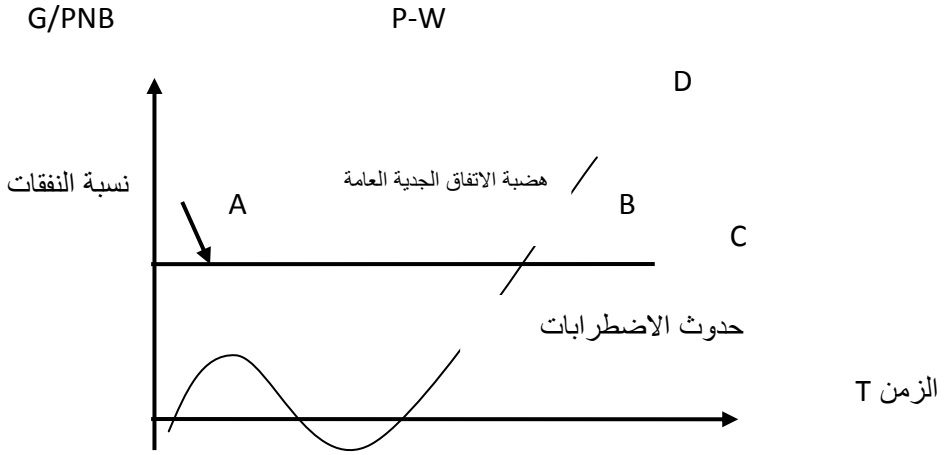
ويتضح من الشكل ان العلاقة بين المتغيرين كانت م د / م أ، وأصبحت خلال سنة (ن + 4) م ج / م ب،وكما هو واضح للعيان أن المسافة د ج أكبر من أ ب، أي متوسط الفرد من النفقات الحقيقية يزيد بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط الفرد من الدخل الحقيقي.

ثانيا: فرضية الأثر الازاحي

قدمت هذه الفرضية من قبل الأستاذان بيكوك و ايزمان سنة 1961، حيث قاما بدراسة الانفاق العام في المملكة المتحدة خلال الفترة 1890 –1955، و توصلا الى أن الانفاق العام ينحو لان يأخذ نمطا مشابها للقفزات كما لاحظا أن تطوره عبر الزمن يشبه الهضبة التي تنتابها الارتفاعات[1], و الشكل التالي يوضح فرضية بيكوك و وابيزمان .

[1]عبد الرزاق فارس، الحكومة والفقراء والانفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت ,1979، ص 31.

الشكل رقم 02: قانون بيكوك– وايزمان لتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة



المصدر: علي لطفي، المالية العامة دراسة تحليلية، مكتبة عين شمس، مصر 1995، ص 125.

يمثل المنحنى **P – W** تطور نسبة النفقات العامة الى الناتج الوطني عبر الزمن، اذ نلاحظ من خلال الشكل ان الاضطرابات الاجتماعية تؤدي لارتفاع هذه النصبة لغاية النقطة A بفعل أثر الازاحة ومن المفترض ان تسير نسبة النفقات الى الناتج الوطني من النقطة B الى النقطة C، الا ان تدخل كل من أثر التركيز والتفتيش حال دون ذلك فارتفعت تلك النسبة الى غاية النقطة D.

و يمكن شرح هذه التأثيرات الثلاثة كما يلي[1]:

أ – أثر التركيز: وهو الذي يتولد من رغبة السلطات العمومية في التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية وتحقيق التوازن الاقتصادي.

ب – أثر الازاحة: المقصود به إزاحة الانفاق العام المرتفع والإيرادات الضريبية المرتفعة للإنفاق العام المنخفض والإيرادات الضريبية المنخفضة، ويحدث هذا نتيجة للاضطرابات الاجتماعية التي تتطلب الزيادة في الانفاق العام وبالتالي زيادة الإيرادات من الضرائب.

ج – أثر التفتيش: ينجمعن تطور دور الدولة وتدخلها في مختلف المجالات.

- **أسباب تزايد النفقات العامة:**

ان تزايد رقم النفقات العامة لا يعني حتما زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على الانفاق العام في شكل زيادة في أنواع الخدمات التي تؤديها الدولة وتحسين مستواها، فقد ترجع هذه الزيادة كلها او في جزء منها، الى أسباب ظاهرية تؤدي الى ازدياد رقم الانفاق العام دون زيادة في المنفعة الحقيقية للخدمات العامة او زيادة في عبء التكاليف العامة.

[1] علي خليل، سليمان اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان ,1999، ص 124

اما الزيادة الحقيقية للنفقات العامة فتعني زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات وزيادة عبء التكاليف العامة بنسبة ما،وفيما يلي نتناول الأسباب الظاهرية لازدياد النفقات العامة ثم الأسباب الحقيقية لازدياد النفقات العامة.

1 – الأسباب الظاهرية لازدياد النفقات العامة

يقصد بالأسباب الظاهرية تلك الأسباب التي تؤدي الى تضخم الرقم الحسابي للنفقات العامة، دون ان يقابلها زيادة في كمية السلع والخدمات المستخدمة في اشباع الحاجات العامة، وبعبارة أخرى تلك الأسباب التي تؤدي الى زيادة رقم النفقات العامة دون ان ينتج عنها زيادة عدد الحاجات العامة التي تشبعها الدولة، فهي لا تعدو ان تكون مجرد زيادة رقمية، ويمكن ارجاع تلك الزيادة الى الأسباب الظاهرية التالية[1]:

1 – انخفاض قيمة النقد: أصبح الانخفاض في قيمة النقد مظهرا من مظاهر الحياة الاقتصادية في العصر الحديث، ولم تفلت منه دولة من الدول، مما دفع بعض الاقتصاديين الى القول بان التضخم أصبح ظاهرة لصيقة بالحياة الاقتصادية للدول.

ويقصد بالتضخم زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي لسلع الاستهلاك زيادة لا يستجيب لها العرض، وهو ما يؤدي الى الارتفاع في مستوى الأسعار أي انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد.

ويترتب على ظاهرة التضخم انخفاض قيمة النقد، أي تدفع الدولة عددا من الوحدات النقدية للحصول على الكمية من السلع والخدمات، أكبر مما كانت تدفعه من قبل للحصول على الكمية نفسها من السلع والخدمات، وهو ما يترجم بارتفاع المستوى العام للأسعار، بذلك تتضح العلاقة الطردية بين الأسعار والنفقات العامة.

2 – التغير في القواعد المالية للحسابات الحكومية: يؤدي تغير القواعد الفنية المتبعة في اعداد الحسابات العامة للدولة الى احداث زيادة في حجم النفقات العامة، هذه الزيادة هي زيادة ظاهرية، وليست حقيقية كما في حالة الانتقال من طريقة الموازنة الصافية الى طريقة الموازنة الاجمالية، فاتباع الطريقة الأولى يسمح لبعض الإدارات والهيئات والمؤسسات العامة ان تخصم نفقاتها من الإيرادات التي تقوم بتحصيلها، وتوريد المبالغ الصافية وادراجها في الموازنة العامة، ونظرا للانتقادات التي وجهت الى هذه الطريقة، اتجهت في العصر الحديث غالبية الدول الى اتباع طريقة الموازنة الاجمالية، التي يتوجب على الهيئات والمؤسسات العامة ان تسجل جميع الإيرادات والنفقات بأنواعها كافة في الموازنة، مما أدى الى تضخم رقم النفقات العامة، رغم انه لم تحدث أية زيادة حقيقية في هذه النفقات.

[1]– خالد شحادة الخطيب، احمد زهير الشامية، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع ,1997، ص -78-79-80-81

3 – اتساع إقليم الدولة: يؤدي اتساع رقعة الدولة وزيادة مساحة الإقليم التابعة لها الى اتجاه النفقات العامة نحو الزيادة، لمواجهة مطالب الأقاليم الجديدة، وتعد هذه الزيادة في النفقات العامة زيادة ظاهرية رقمية، لأنها لم تؤدي الى زيادة نصيب الفرد منها، رغم ازدياد أرقامها.

4 – زيادة عدد السكان: تنشأ زيادة عدد السكان عن اتساع مساحة الدولة،والزيادة الطبيعية للسكان عن طريق التكاثر، وتؤثر الزيادة الحاصلة في السكان في زيادة حجم النفقات العامة لمواجهة الأعباء الجديدة في ميادين مختلفة من الخدمات العامة، ولا تعود الزيادة في النفقات العامة الى الزيادة المطلقة في عدد السكان فقط وانما تتأثر النفقات العامة وتزداد بفعل التغيرات الهيكلية في السكان.

2 – الأسباب الحقيقية لازدياد النفقات العامة

يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة عن هذه النفقات، أي ارتفاع متوسط نصيب الفرد من السلع والخدمات العامة،وترجع الى أسباب عديدة تختلف الأهمية النسبية لكل منها بحسب ظروف كل دولة وهي كمايلي:

أ – الأسباب الإدارية:أدى التوسع في وظائف الدولة ومهماتها الى اتساع جهازها الإداري، وزيادة عدد العاملين فيه، ورافق ذلك ارتفاع في حجم المستلزمات السلعية والخدمية اللازمة لتسهيل مهمة هذا الجهاز. ومما لا شك فيه أن هذا التوسع يؤدي الى زيادة النفقات العامة. ومن العوامل الإدارية التي تساهم في زيادة النفقات العامة، سوء التنظيم الإداري وازدياد عدد العاملين،ويزيد الامر سوءا انخفاض إنتاجية العمل وكفاءة العاملين في أجهزة الدولة[1].

ب – الأسباب الاقتصادية:من أهم الأسباب الاقتصادية للتزايد في النفقات العامة زيادة الدخل القومي، مما يمكن الدولة في العصر الحديث من زيادة مقدار ما تقتطعه منه في صورة تكاليف وأعباء عامة من ضرائب ورسوم وغير هذا، حتى ولو لم تزداد أنواع الضرائب المقررة أو يرتفع سعرها، وتشجع هذه الموارد المتاحة للدولة في زيادة انفاقها على مختلف الوجوه[2].

ج – الأسباب الاجتماعية:تعد الأسباب الاجتماعية عوامل أخرى أدت الى زيادة النفقات العامة للدولة، فالانتقال من دور الدولة الحارسة الى دور الدولة المتدخلة والمنتجة، أدى الى إحلال سياسة اقتصادية واجتماعية جديدة، مكان السياسة الاقتصادية والاجتماعية القديمة، ومن ثم أصبحت الدولة مسؤولة عن تحقيق التوازن الاجتماعي، إضافة الى التوازن الاقتصادي.

د – الأسباب السياسية:اذ ان انتشار المبادئ الديمقراطية يؤدي الى توسع نشاطات الدولة، بحكم ان كل حكومة منتخبة تحاول إرضاء الرأي العام كي تستطيع تجديد فترات حكمها، كما ان توسع المشاركة الشعبية في القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي زاد من المجالات التي تشملها النفقات العامة.

[1] د خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 87.
[2] -زينب حسين عوض الله، مرجع، سابق، ص 59 ,60.

و – الأسباب المذهبية: ويقصد بها الأسباب التي ترتبط بالتطور التاريخي لدور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من الدولة الحارسة الى المتدخلة.

هـ – الأسباب المالية: يؤدي سهولة اقتراض الدولة في العصر الحديث الى كثرة الالتجاء الى القروض العامة للحصول على موارد للخزانة العامة تسمح بزيادة الانفاق الحكومي وخاصة على الشؤون الحربية، وهذا فضلا عما تستبعه خدمة الدين، من دفع لأقساطه وفوائده، من زيادة في النفقات العامة، وتلجأ الحكومات في سبيل تشجيع المواطنين على الاكتتاب في القروض العامة الى وسائل متعددة كعلاوات السداد واعفاء فوائد الدين العام من دفع الضرائب وغير ذلك من الوسائل.

المبحث الثاني: ضوابط الانفاق العام وآثاره

يخضع الانفاق العام الى ضوابط تؤثر على حجمه بشكل يضمن تحقيق المنافع المرجوة منه.

المطلب الأول: ضوابط الانفاق العام ومحدداته

الفرع الأول: ضوابط الانفاق العام

يقصد بضوابط النفقة العامة القواعد التي يتم الاستناد اليها في إقرارها، والتي تحدد النوع والحجم الأمثل من النفقات العامة بشكل يدعم ويزيد من مشروعيتها اقتصاديا واجتماعيا.

1 – ضابط المنفعة: يقصد بضابط المنفعة ان يكون الغرض من النفقات العامة هو تحقيق أكبر منفعة ممكنه، ويعتبر هذا الضابط قديما في الفكر الاقتصادي ومحل اتفاق بين الاقتصاديين التقليديين والحديثين[1].

2 – ضابط الاقتصاد في النفقة:ونعني به الرشادة وحسن تسيير وإدارة الأموال العمومية، وهذا لا يعني تقليص النفقات العامة والحد منها بشكل لا تتحقق معه الأهداف المراد الوصول اليها، وانما يعني تجنب أي استغلال لها في غير محله يتنافى والعمل وفق قاعدة الاقتصاد في النفقات العامة وتوفر العقلانية في تسييرها بحيث ينتج عن ذلك منفعة تبرر وجود النفقات العامة.

ويكون ترشيد النفقات العامة بالالتزام بالمبادئ التالية:[2]

أ – تحديد حجم أمثل للنفقات العامة

ب – اعداد دراسة الجدوى للمشروعات: تتضمن دراسة الجدوى لأي مشروع على عديد العناصر منها: التكاليف الاستثمارية، الدراسة التسويقية، خطة التمويل المقترحة، ربحية المشروع، الآثار المحتملة للمشروع على البيئة والاقتصاد والمجتمع، فرص العمالة التي يخلقها المشروع وآثاره .... الخ.

ج – الترخيص المسبق من سلطة تشريعية: يساعد الترخيص المحصل عليه من السلطة التشريعية المتمثلة في البرلمان بمثابة الخطوة الأولى نحو ترشيد النفقات العامة.

د – تجنب الاسراف والتبذير

3 – ضابط المرونة: وهو من الضوابط التي بدأت تشغل حيزا كبيرا في مجال النفقات العامة خاصة مع بروز الازمات بمختلف أشكالها بحكم ان لها تأثيرا مباشرا وغير مباشر على حجم النفقات العامة وهو ما يستلزم تمتع هذه الأخيرة بالمرونة الكافية للاستجابة مع هذه المتغيرات، ولكن مرونة النفقات العامة تكون من اطارها الإيجابي وليس من اطارها السلبي[3].

---

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 51

[2] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 53

[3] فلح حسن خلف، المالية العامة، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، جدار للكتاب العلمي، الأردن 2008.ص 116

4 – ضابط الإنتاجية: ويقصد به مساهمة النفقات العامة في تشجيع التطور في النشاطات الاقتصادية وبالذات الإنتاجية منها[1].

5 – ضابط العدالة: وتكون العدالة في النفقات بما يتصل بتحقيقها في توزيع العبء على من يتحملها، حيث تحقق العدالة في توزيع الأعباء الضريبية التي يتم تحصيلها لتمويل هذه النفقات العامة وذلك بالشكل الذي يستند الى القدرة على الدفع لكل فرد مكلف، وكذلك تحقق العدالة في توزيع الخدمات والمنافع العامة حيث لا توجه لفائدة فئات دون غيرها.

وتخضع النفقات العامة الى الرقابة من طرف المصادر المسؤولة وتتمثل في:

1 – الرقابة الإدارية: وتعتبر المرحلة الأولى من مراحل التأكد من وجود ضوابط الانفاق العام والتقيد بها، وعادة ما تكون وزارة المالية المشرفة على تنفيذها.[2]

2 – الرقابة المحاسبية المستقلة: وهي المرحلة الثانية من مراحل المراقبة المالية ويقوم بتنفيذها محاسبون مستقلون لديهم صلاحيات واسعة في المراقبة والتدقيق.[3]

3 – الرقابة البرلمانية: وهي المرحلة الأخيرة يتم فيها مناقشة الحساب الختامي، وتتولاها السلطة التشريعية بما لها حق السؤال والاستجواب والتحقيق البرلماني وسحب الثقة من الوزير او من الوزارة كلها.[4]

الفرع الثاني: محددات النفقات العامة

الواقع ان تحديد حجم الانفاق العام او حدوده في دولة ما وفي زمن ما انما يتوقف على طبيعة دور الدولة في المجتمع من ناحية بالإضافة الى عدد من الاعتبارات الاقتصادية من ناحية أخرى، وتتمثل هذه المحددات فيما يلي[5]:

1 – دور الدولة: رأينا ان النفقات العامة تعكس حقيقة النظام الاقتصادي والسياسي، فهي تعكس في حجمها وفي أنواعها وفي اغراضها الفلسفية المذهبية او الأيديولوجية السائدة في الدولة.

2 -المقدرة المالية القومية: تضع الإيرادات العامة التي يمكن للدولة الحصول عليها الحد الأقصى لحجم النفقات العامة، اذ لا يمكن في المدى الطويل تجاوز الحد بزيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة.

---

[1] فلح حسن خلف، مرجع سابق، ص 117.
[22] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 54
[3] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 54
[4] نفس المرجع، ص 54
[5] نفس المرجع، ص 48,49,50,51,52.

المطلب الثاني: الآثـــــــــــار الاقتصادية المباشرة للإنفاق العام

لقد أصبح من الواضح ان النفقات العامة في أية دولة، متعددة ومتنوعة، وقد أدى التطور في مختلف الدول الى التوسع في النفقات العامة بصورة كبيرة،والتوسع في النفقات العامة بمختلف أنواعها ينتج آثارا متعددة في مختلف الميادين سنتطرق اليها في هذا المطلب وتتمثل في:

آثار النفقات العامة في الإنتاج القومي[1]:

تحدث النفقات العامة آثار اقتصادية في الإنتاج القومي، من خلال تأثيرها في قدرة الافراد ورغبتهم على العمل والادخار والاستثمار، وتأثيرها على تحويل عناصر الإنتاج، وفي القوى المادية للإنتاج، وعلى الطلب الفعلي، وذلك على النحو التالي:

1 – أثر النفقات العامة في قدرة الافراد على العمل والادخار والاستثمار: مما لا شك فيه ان طبيعة النفقات العامة التي تقوم بها الدولة من شأنها ان تزيد من كفاءة الافراد، وهي بالتالي تزيد في الوقت نفسه من قدرتهم على العمل، وتأخذ هذه النفقات العامة الشكل النقدي أو الشكل العيني.

نخلص من ذلك الى ان ما تنفقه الدولة على الوظائف التقليدية، الامن الداخلي والقضاء، وعلى الوظائف الجديدة، التعليم والصحة والعجز والبطالة والشيخوخة .... الخ، يؤثر في قدرة ورغبة الافراد على العمل والادخار والاستثمار، وبالتالي يؤثر في الإنتاج القومي.

2 – آثار النفقات العامة في القوى المادية للإنتاج وفي انتقال عناصر الإنتاج: يقصد بالقوى المادية للإنتاج، الموارد الطبيعية والقوى العاملة، ورأس المال والفن الإنتاجي، وهي تشكل في مجموعها المقدرة الإنتاجية القومية، تبعا " لمدى توافرها كميا «، ومستواها نوعيا «، وتؤدي النفقات العامة بصورة مباشرة او غير مباشرة الى زيادة المقدرة الإنتاجية، من خلال عوامل الإنتاج كما ونوعا.

3 – آثار النفقات العامة في الطلب الفعلي: من المعروف ان الطلب الفعلي يتكون من كل من الطلب الخاص و العام على أموال الاستثمار و على أموال الاستهلاك، و يتوقف حجم الدخل القومي، على فرض ثبات المقدرة الإنتاجية القومية، و على الطلب الفعلي، أي على الانفاق الكلي المتوقع على الاستثمار و الاستهلاك، و تشكل النفقات العامة جزءا هاما من الطلب الفعلي، جزءا يزداد أهمية مع ازدياد تدخل الدولة، و تحقيقا لدور الدولة المنتجة، و من هنا فان النفقات العامة تلعب دورا هاما في تحديد مستوى التشغيل الكلي ، و مستوى الناتج القومي الجاري , عن طريق تأثيرها على مستوى الطلب الفعلي، وهو ما يعني ان أثر النفقات العامة في الإنتاج القومي يتوقف على امرين هما أثر النفقات العامة في الطلب الفعلي، وأثر الطلب الفعلي في الإنتاج القومي[2].

[1] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 95, 96,97,98.
[2] خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 95,96.

أ – أثر النفقات العامة في الطلب الفعلي: وهو ما يعتمد على حجم النفقات العامة وعلى نوعها، أي فيما إذا كانت النفقات العامة حقيقية او تحويلية، فالنفقات الحقيقية تشكل بمقدارها طلبا على السلع والخدمات، فتؤدي الى رفع الطلب الفعلي، والى زيادة الدخل القومي، أما النفقات العامة التحويلية، فان أثرها في الطلب الفعلي يتوقف على كيفية تصرف المستفيدين منها، وعلى مدى ما يتسرب منها من دورة الدخل.

ب – أثر الطلب الفعلي في حجم الإنتاج والتشغيل: تؤثر النفقات العامة في الطلب الفعلي، الذي يؤثر بدوره في حجم الإنتاج والتشغيل، ويتوقف هذا الامر على كيفية انقسام الزيادة في الطلب الفعلي، بين الزيادة في مستوى التشغيل وارتفاع مستوى التشغيل وارتفاع الأسعار.

4-آثار النفقات العامة في الاستهلاك القومي[1]: يقصد بها تلك الزيادة في الطلب الاستهلاكي، التي تترتب مباشرة عن النفقات العامة، أي التي لا تتم خلال دورة الدخل.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للإنفاق العام

لا يقتصر آثار النفقات العامة على الآثار الاقتصادية المباشرة فقط، وانما تشمل أيضا الآثار الاقتصادية غير المباشرة، التي يمكن ان تنشا من خلال ما يعرف بدورة الدخل، فتحدث النفقات العامة آثارا غير مباشرة في الاستهلاك القومي، من خلال الاستهلاك المولد، أي من خلال ما يعرف بأثر المضاعف، كما تؤدي النفقات العامة الى آثار غير مباشرة من الإنتاج القومي، من خلال الاستثمار المولد، أي من خلال ما يعرف بأثر المعجل أو المسارع، سنتطرق الى كل واحد منهما على حدي:

1 – أثر المضاعف[2]: يعد " كاهن " أول من أدخل فكرة المضاعف في النظرية الاقتصادية، اذ حاول قياس العلاقة الكمية القائمة بين الزيادة في الاستثمار و الزيادة في التشغيل، أي ان مفهوم المضاعف عند " كاهن " هو مضاعف التشغيل، اما الاقتصادي «كينز " فقد استخدم فكرة المضاعف لبيان أثر الاستثمار المستقل، أو الذاتي في الدخل القومي، من خلال ما يؤدي اليه هذا الاستثمار من زيادة الاستهلاك المولد في الاقتصاد القومي الذي بدوره يؤدي الى زيادة الدخل القومي، بأضعاف الزيادة الأولية في الاستثمار المستقل، و هو ما يطلق عليه مضاعف الاستثمار الذي يعبر عن العلاقة بين الزيادة في الاستثمار المستقل و الذاتي في الدخل القومي.

وبناءا على ذلك فان مضاعف الاستثمار وهو المعامل العددي الذي يبين مقدار الزيادة في الدخل القومي الناتجة عن الزيادة الأولية في الاستثمار المستقل، والاستثمار المستقل هو الزيادة في الدخل القومي، وغالبا ما يكون الانفاق الاستثماري العام استثمارا مستقلا، لأنه يتحدد بموجب خطط استثمارية طويلة الاجل، ويأخذ في الحسبان معايير مختلفة عن المعايير التي يقوم عليها الانفاق الاستثماري الخاص.

[1] خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 97-98
[2] جالد شحاتة الخطيب، احمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 99-100-101

لقد قصر "كينز" تحليله لنظرية المضاعف على دراسة اثر الزيادة الأولية في الاستثمار في الدخل القومي، الا ان الفكر الاقتصادي بعد "كينز" اتجه الى تعميم هذه النظرية، و اصبح بإمكاننا ان نعامل الانفاق على الاستهلاك، التصدير، الانفاق العام، المعاملة نفسها التي عامله "كينز" للاستثمار، اذ اعتبره المتغير الأساسي في نظريته، حيث نستطيع ان ندرس مضاعف الانفاق الحكومي، فالتوسع في الانفاق الحكومي يؤدي الى توزيع دخول جديدة تتمثل في دخول عوامل الإنتاج (أجر، ريع، فائدة، ربح)، يخصص المستفيدون من هذه الدخول جزءا منها للإنفاق على الاستهلاك, يتوقف على الميل الحدي للاستهلاك، و جزءا للادخار، و يتوقف على الميل الحدي للادخار، و يؤدي هذا الجزء المخصص للاستهلاك الى زيادة الطلب على سلع الاستهلاك، و يؤدي بالتالي الى زيادة هذه السلع، و يؤدي الى توزيع دخول جديدة، توزع بدورها ما بين الاستهلاك و الادخار، و هكذا تتوالى الى الزيادة في الدخول الجديدة، من خلال دورة الدخل في سلسلة متتالية من الانفاق الاستهلاكي، المتناقص, وهو ما يعرف بالاستهلاك المولد، التي تشكل زيادة اجمالية في الدخل القومي، تفوق التوسع الأولي في النفقات العامة.

اذن مضاعف الانفاق الحكومي، هو المعامل العددي الذي يوضح لنا مقدار الزيادة في الدخل القومي، التي تتولد عن الزيادة في الانفاق الاستهلاكي، أي أن أثر المضاعف يتوقف على الميل الحدي للاستهلاك، يزداد بازدياد الميل الحدي للاستهلاك، وينخفض بانخفاضه.

2 – آثر المعجل أو المسارع[1]: لا تقتصر الآثار غير المباشرة للنفقات العامة في الإنتاج القومي، على الزيادة المتتابعة من الاستهلاك المولد، و انما هناك آثار غير مباشرة أخرى، تحدث في الإنتاج القومي من خلال الزيادة التي تحدثها النفقات العامة في الطلب على الاستثمار، و هي ما يطلق عليها الاستثمار المولد او التابع، أي ذلك الاستثمار الذي يشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية، و هو ما يعرف بأثر المعجل او المسارع، و تفصيل ذلك، ان الزيادة في الانفاق العام تؤدي الى زيادة الطلب على السلع النهائية الاستهلاكية، مما يدفع منتجي هذه السلع الى زيادة انفاقهم الاستثماري, لإنتاج تلك السلع التي ازداد الطلب عليها، بمعدل أكبر، ويمكن حساب المعجل، بقسمة التغير في الاستثمار (الزيادة)، على التغير في الناتج القومي (الزيادة).

و يتوقف أثر المعجل على ما يعرف بمعامل رأس المال (معامل الاستثمار) أي على العلاقة الفنية بين رأس المال و الانتاج، و هو (معامل رأس المال) يحدد ما يلزم من رأس المال لإنتاج وحدة واحدة من سلعة ما او صناعة ما، أي اذا ما ارتفع الطلب النهائي على سلعة ما، يقتضي هذا الارتفاع زيادة الإنتاج لمقابلته، و بالنسبة نفسها في رأس المال المستخدم في انتاج هذه السلعة، و لا تتوقف هذه الزيادة عند هذا الحد، بل تؤدي الى سلسلة متتالية من الاستثمارات المولدة، و يتوقف معامل رأس المال

[1] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 105,106

على الأوضاع الفنية التي تحكم الانتاج، و هي تختلف حسب درجة الفن الإنتاجي و تبعا لطبيعة كل صناعة .

وتتحدد آثار المعجل بعدد من الاعتبارات أهمها، ما يتوافر من مخزون السلع الاستهلاكية، وما يتوافر من طاقات عاطلة، حيث ان وجود مثل هذا المخزون وهذه الطاقات المعطلة، يحد من أثر المعجل، كما تتوقف آثار المعجل على تقدير منتجي السلع الاستهلاكية لاتجاهات الزيادة في الطلب على هذه السلع، فيما إذا كانت اتجاهات الطلب ذات طبيعة مؤقتة او طارئة، فإنها لا تشجع هؤلاء المنتجين على زيادة حجم الاستثمار، او إذا كانت ذات طبيعة مستمرة فهي تؤدي الى زيادة حجم الاستثمارات.

ونخلص مما تقدم، الى ان هناك علاقة وطيدة تربط بين أثر كل من المضاعف والمعجل، يجب ان تؤخذ في الحسبان، عند دراسة الآثار التراكمية في كل من الدخل والاستهلاك والاستثمار التي يحدثها الانفاق الحكومي الاولي، وكذلك المصدر الذي تعتمد عليه الدولة في تمويل الانفاق العام، ويلاحظ ان تحليل أثر المضاعف والمعجل يتلاءم مع ظروف الدول المتقدمة التي تملك جهازا انتاجيا مرنا، يستطيع الاستجابة للزيادة في الطلب الناجمة عن زيادة الانفاق العام.

ولا يتفق مع ظروف الدول النامية التي تملك جهازا انتاجيا غير مرن، الا ان هذه الدول تستطيع ان تدخل في حسابها وتستفيد من التفاعل بين كل من المضاعف والمعجل، وهو ما يعرف بالمضاعف المزدوج، الذي يؤدي الى استمرار الحركة التراكمية للاستثمار المولد الى ما وراء القيود التي يفرضها الميل الحدي للادخار الموجب على المضاعف، يؤدي الى سرعة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الثالث: طرق تمويل الانفاق العـــــــــام

مما لا شك فيه فان الانفاق العام يحتاج الى إيرادات ومداخيل حتى تستطيع الدولة تمويل مختلف المشاريع التي تقوم بها، لذا حاولنا في مبحثنا هذا الى التعرف على مختلف طرق التمويل التي تلجأ اليها الدولة من أجل القيام بعملية الانفاق العام.

المطلب الأول: تمويل النفقات العامة عن طريق الضرائب

تعتبر الضرائب من أهم المصادر التي تعتمد عليها الدولة بشكل كبير في تمويل مختلف المشاريع العمومية التي تقوم بها من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والمالية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية، ومن ثم آثارها على مختلف القطاعات.

- **تعريف الضريبة وبيان خصائصها:**

1 – تعريف الضريبة: تعرف الضريبة بأنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا الى الدولة،او احدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة، دون ان يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة[1].

2 – خصائص الضريبة:

- **الضريبة ذات شكل نقدي:بما** ان النفقات العامة تتم في صورة نقدية، فان الإيرادات العامة والضرائب بصورة خاصة تحصل في صورة نقدية[2].
- **الطابع الاجباري والنهائي للضريبة: ان** صفة الاجبار في الضريبة ذات صبغة قانونية، بمعنى ان الاجبار هنا اجبار قانوني وليس معنوي، يجد مصدره في القانون وليس في إرادة الافراد او الدولة[3].

اما فيما يخص الصفة النهائية أي أنه لا يمكن للدولة ان تلتزم برد الاقتطاع النقدي. او أي فائدة عنه على عكس الاقتراض الذي تلتزم الدولة برده الى المكتتبين فيه ودفع فوائد عن مبلغه.

4 – أغراض الضريبة: تفرض الضريبة على الافراد من أجل تحقيق أغراض معينة، يأتي في مقدمتها الغرض التمويلي، باعتبارها مصدرا هاما للإيرادات العامة، بالإضافة الى الأغراض المالية والسياسية والاقتصادية الأخرى، وقد تطورت تلك الأغراض بتطور دور الدولة.

ففي ظل المالية التقليدية، عندما كانت تسود فكرة الدولة الحارسة، كان الغرض من الضريبة غرضا ماليا بحتا، أي تحقيق إيرادات للدولة تستطيع أن تواجه بها نفقاتها المحدودة من أجل تسيير المرافق العامة، أي أن دور الضريبة كان محايدا كدور الدولة في ذلك الوقت.

---

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 115.

[2]- د-محمد محرزي عباس، مرجع سابق، ص 146.

[3]د-محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة) الطبعة الأولى، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، ص83

غير ان مع تطور الدولة وزيادة أنشطتها وتدخلها في الحياة الاقتصادية بصورة فعالة. تطورت أغراض الضريبة اذ أصبحت بمثابة أداة رئيسية في يد الدولة لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية من خلال تمويل نفقاتها العامة.

فأهدافها الاقتصادية بالنسبة للدول الرأسمالية فتتمثل في تحقيق الاستقرار عبر الدورة الاقتصادية عن طريق تخفيض الضرائب أثناء فترة الانكماش لزيادة الانفاق، وزيادتها في فترة التضخم من أجل امتصاص القوة الشرائية.

المطلب الثاني: تمويل النفقات العامة عن طريق القروض

تعد القروض من اوجه الاستثمار الحديث للموارد المالية، كما لها أهمية بالغة في التأثير على نشاطات الافراد والمؤسسات والدول، اذ انها تلعب دورا كبيرا في تمويل مختلف المشاريع والاستثمارات التي تقوم بها الدولة،فالقرض يعتبر نشاط تمويلي للاقتصاد غاية في الاهمية.

الفرع الأول: مفهوم القرض

عندما لا تسمح الايرادات الدورية المنتظمة بتغطية الانفاق العام تلجا في الغالب الدول الى الاقتراض العام، حيث تعتبر القروض العامة موردا من موارد الدولة التي لا تتصف بالدورية والانتظام، بل وتعتبر من وجهة نظر الفكر التقليدي موردا غير عادي تلجا اليه الدولة بصورة استثنائية بحتة، من اجل تغطية نفقات غير عادية.

وتعرف بأنها " المبالغ التي تحصل عليها الدولة من الغير، مع التعهد بردها اليه مرة أخرى عند حلول ميعاد استحقاقها وبدفع فوائد عنها."[1]

الفرع الثاني: أنواع القرض العام

يمكن تقسيم القروض العامة استنادا الى عدة معايير، وسنعرضها فيما يلي:

_ من حيث مصدر القرض:

أ-القروض الخارجية: تكون مصادرها خارجية اي من طرف حكومات اجنبية او مؤسسات دولية.

ب-القروض الداخلية: تكون مصادرها داخلية حيث يكتتب فيها من جانب الوطنيين أو المقيمين على اقليم الدولة.

_ من حيث حرية المكتتب في المساهمة: ان الاصل في القروض العامة ان تكون اختيارية ولكن قد يحدث وان تخترق هذه القاعدة حيث نميز بين نوعين:[2]

أ - القروض الاختياري: وهو الاصل في القرض، بحيث تقوم الدولة بإعلان مقدار وشروط القرض، وتترك للأفراد حرية المساهمة فيه دون اية ضغوطات منها.

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 241.
[2] محمد محرزي عباس، ص292.

ب - القروض الاجبارية: قد تضطر الدولة الى عقد القروض الاجبارية، حيث تمارس سلطاتها السيادية بشأنها فلا يكون للأفراد حرية الاكتتاب في القرض من عدمه وفقا للأحكام التي يقررها القانون.

_ من حيث أجل القروض: وتنقسم الى:[1]

ت -قروض قصيرة الأجل:ويطلق عليها(القروض السائرة)، تتراوح مدتها بين ثلاثة أشهر الى سنة، وهي قروض " تصدرها الدولة لسد عجز نقدي مؤقت خلال السنة المالية ".

ث -قروض متوسطة وطويلة الأجل:القروض متوسطة الاجل تتراوح مدتها ما بين ثلاثة الى عشر سنوات، وقد تمتد الى عشرين سنة، اما طويلة الاجل فهي تفوق مدتها العشرين سنة.

الفرع الثالث: الآثار الاقتصادية للقروض العامة

يترتب على الاقتراض العام أثارا اقتصادية تمس جوانب كالاستهلاك والادخار والاستثمار وكذا حجم الكتلة النقدية وسنحاول تلخيصها فيما يلي[2]:

1 - آثار القروض على الاستهلاك والادخار: تؤثر القروض على الاستهلاك والادخار من خلال اعادة توزيع الدخل القومي، وعادة ما يتم هذا التوزيع لصالح الميل للادخار على حساب الميل للاستهلاك فالقروض تمنح العديد من المزايا والضمانات والتسهيلات لصغار المدخرين.

2 - آثار القروض على الاستثمار: يترتب على القروض العامة والتوسع فيها رفع معدلات الفائدة كوسيلة لجذب الافراد للاكتتاب في سندات القروض العامة، وارتفاع سعر الفائدة يؤثر بالسلب في الميل للاستثمار الخاص، فالأفراد المكتتبون في القروض العامة يسحبون اموالهم من الاستثمارات الخاصة، مما يسبب ضررا معتبرا بالاستثمارات الخاصة.

3 - آثار القروض على الكتلة النقدية: اكتتاب البنوك في القروض العامة يتم عادة عن طريق اصدار كمية جديدة من النقود، ويتم ذلك على النحو التالي:

أ-حينما يقوم البنك التجاري بالاكتتاب في القروض العامة يتم عن طريق اصدار نقود جديدة.

ب-تؤدي اعادة الخصم لسندات الخزينة لدى البنك المركزي الى زيادة الكتلة النقدية.

ج -تقوم البنوك التجارية التي تكتتب في السندات الحكومية بإصدار ودائع ائتمانية جديدة مقابل ما يدخل محفظتها المالية من هذه السندات ومعنى ذلك ان السندات الحكومية وخاصة أذونات الخزينة تدخل في حسابات نسبة السيولة المصرفية التي تحدد حجم الودائع وتؤدي الى زيادة الودائع الائتمانية.

المطلب الثالث: تمويل النفقات العامة عن طريق الإصدار النقدي

اصدار النقد هو وظيفة من الوظائف الاساسية والهامة للمصارف المركزية وتأتي اهمية هذه الوظيفة من الدور الذي تحتله النقود القانونية في حياة المجتمعات، كما يعتبر الاصدار النقدي من اهم

[1] زينب عوض الله، مرجع سابق، ص223

[2] محرزي محمد، مرجع سابق، ص310

طرق التمويل التي تعتمد عليها الدولة عندما تستنفذ طرق التمويل الاخرى لما له من اثار على الكتلة النقدية لذلك تستوجب هذه الطريقة دراسة دقيقة لوضع البلدان في كمية النقود والناتج القومي الخاص بها.

أولا: مفهوم التمويل بالإصدار النقدي:

يتمثل الاصدار النقدي في طبع كمية من النقود الورقية لا تقابلها اية زيادة في الناتج القومي، كما تعمد اكثرية الدول النامية الى الاقتراض من البنوك التجارية التي تستطيع خلق نوع جديد من النقود يسمى نقود الودائع او النقود الكتابية، وهي طريقة لا يختلف أثرها النهائي عن الاصدار النقدي[1].

ثانيا: حدود الاعتماد على الاصدار النقدي في تمويل النفقات العامة

ان الاعتماد على الاصدار النقدي في تمويل النفقات العامة يتوقف على حالة الاقتصاد وكذا نوع النفقات الممولة بهذا الاصدار، فإذا كان الاقتصاد في حالة تضخم لا يمكن الاعتماد على هذا النوع من التمويل فذلك سيزيد من حدة التضخم، ومنه نجد انه يمكن الاعتماد عليه في حالة الكساد والذي يكون فيه معدل التضخم منخفض، اما فيما يخص نوع النفقات الممولة فإننا نكون امام ثلاث حالات أساسية[2]:

_ إذا كانت هذه النفقات موجهة للاستثمار فانه سوف تجد هذه الزيادة في الكتلة النقدية مقابلا لها في الانتاج، وبذلك لا تحدث اي آثار تضخمية لان العرض يمكن ان يستجيب لزيادة الطلب، فهذا التمويل بالإصدار النقدي مرغوب فيه.

_ إذا وزعت الكتلة النقدية في شكل ارتفاع في المداخيل، مما يؤدي الى زيادة الحاجات الاستهلاكية والطلب عليها وينتج عن ذلك تسارع في ارتفاع الاسعار وبذلك حدوث صدمة تضخمية.

ومما سبق نستخلص ان الاعتماد على الاصدار النقدي في تمويل النفقات العامة يكون حسب الوضعية الاقتصادية للبلد، بالإضافة الى الاثار التي يحدثها هذا الاصدار، فاذا كان هذا الاصدار النقدي يؤدي الى زيادة في الانتاج وبالتالي زيادة الدخل القومي مع استقرار مستويات الاسعار فانه يكون مرغوب فيه، اما إذا حدث الزيادة في الاسعار دون تغير في حجم الانتاج فهذا الإصدار غير مرغوب فيه.

ويبقى التمويل بالإصدار النقدي كوسيلة اضطرارية تلجا اليها الدولة في حالة عجز الطرق المذكورة سابقا عن تغطية نفقاتها العامة.

[1] عاطف صدقي، مبادئ المالية العامة، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، القاهرة,1973، ص 662.
[2] ضيف احمد، سياسة الانفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر 1994,2004-رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف,2005/2004 ص.53.

خلاصة الفصل:

بعد تطرقنا في بداية هذا الفصل الى تطور الانفاق العام عبر مراحل الفكر الاقتصادي توصلنا الى أن الانفاق العام يعكس دور الدولة و تطورها، حيث أن انتقال دور الدولة من الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة ثم الى الدولة المنتجة، كان له أثر على الانفاق العام و على مفهومه، حيث أنه في ظل الدولة الحارسة اقتصر الانفاق العام على الوظائف التقليدية التي تهتم فقط بضمان المرافق الأساسية من أجل اشباع الحاجات الاجتماعية الأولية فقط، و لم تعطى له أهمية كبيرة، فقد تميز دور الدولة هنا بالحياد، الى أن تم الانتقال الى الدولة المتدخلة , فقد تميزت هذه المرحلة بحدة الازمات الاقتصادية، كما اتسع نطاق النشاط المالي وأصبحت تهدف الى تحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية وكذا التدخل في النشاط الفردي وقوى السوق بعد تميزها بالحياد في المرحلة السابقة، اما في ظل الدولة المنتجة، فهنا شهد الاقتصاد تطور ا كبيرا، فلم يقتصر دور الدولة فقط عن الحفاظ على التوازن الاقتصادي والاجتماعي وبل أصبحت تقوم أساسا بالإنتاج والتوزيع وكذا من مهامها أيضا اعداد الخطة المالية.

كما تطرقنا الى مفهوم النفقة العامة وذكرنا خصائصها وكذا التقسيمات التي تخضع لها، حيث يتم تقسيمها بحسب معايير محددة تمثلت في معيار التكرار والدورية والمعيار الوظيفي، وكذا المعيار الاقتصادي، كما ذكرنا التقسيم الذي تخضع اليه في الجزائر اذ تقسم الى نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

وختمنا فصلنا هذا بذكر ضوابط الانفاق العام ومحدداته، كما عرضنا الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للإنفاق العام، فقد تبين لنا انه لم يعد دور الدولة المعاصرة يقتصر علة مجرد المحافظة على التوازن الاقتصادي وعلاج الازمات، انما يهدف الى تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي، وأصبحت النفقات العامة أداة رئيسية لتدخل الدولة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الفصل الثالث:

برامج الانفاق العام والنمو الاقتصادي

في الجزائر خلال الفترة 2014/2005

المبحث الأول: تطور الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2005 – 2014)

لقد عملت الجزائر على وضع برامج تنموية بحيث تحمل هذه الأخيرة على تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الازمة والى تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة والمساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية، وتتمثل هذه البرامج في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2005)، برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) والبرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014).

المطلب الأول: تطور الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2005 –2014)

بسبب ارتفاع مداخيل الدولة من جراء ارتفاع أسعار المحروقات كان من أولويات الدولة ترشيد الانفاق العام بمراعاة الجانب الاجتماعي والنهوض بالنشاط الاقتصادي، لذا عرفت النفقات العامة تزايدا مستمرا طيلة هذه الفترة منتقلة من 1255.5 مليار دج من سنة 2000 الى 5860.7 مليار دج سنة 2010 بنسبة زيادة في المتوسط 19.

والجدول التالي يوضح تطور كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 2005-2011.

الجدول رقم (01-01): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2005 /2011)

السنوات	اجمالي الانفاق العام	معدل نمو الانفاق العام	نفقات التسيير		نفقات التجهيز	
			القيمة (مليار دج)	معدل النمو بالنسبة لإجمالي الانفاق العم	القيمة (مليار دج)	معدل النمو بالنسبة لإجمالي الانفاق العام
2005	2049.9	8.62	1239.3	60.45	810.6	39.54
2006	2543.35	24.07	1451.97	57.08	1091.38	42.91
2007	3143.43	23.59	1662.83	52.89	1480.60	47.10
2008	4322.86	37.52	2017.96	46.68	2304.89	53.31
2009	5474.57	26.64	2616.25	48.61	2813.31	51.38
2010	6468.86	18.16	3445.99	53.27	3022.86	46.72
2011	8272.56	27.88	4291.18	51.87	3981.38	48.12

المصدر: تم تحضير الاحصائيات بالاعتماد على: -قوانين المالية لمختلف السنوات www.joradq.dz– الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz -وزارة المالية، Ministre des finance, le comportement des principaux économiques et Financier en Marco indicateurs 2007,www.éf.gov.dz/12/07/2017./11:20.

يظهر الجدول تزايدا مستمرا في النفقات العامة للجزائر من سنة لأخرى منذ بداية 2005 حيث اقترب من 40% ليتجاوز 50% ويستقر قرب هذا المعدل حتى سنة 2011.

الجدول رقم (01-02): نسبة الانفاق العام الى الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2005/ 2010)

السنـــــوات	الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية "مليار دج"	نسبى اجمالي النفقات العامة الى الناتج الداخلي الخام %	نسبة نفقات التسيير الى الناتج الداخلي الخام %	نسبة نفقات التجهيز الى الناتج الداخلي الخام %
2005	7498.6	27.33	16.52	10.81
2006	8460.4	30.06	17.16	12.89
2007	9232.7	34.04	18.01	16.03
2008	11090.02	38.97	18.19	20.78
2009	10034.25	54.55	26.52	28.03
2010	12049.49	53.68	28.59	25.08

المصدر: نفس المرجع

الجدول السابق يظهر نسبة الانفاق العام الى الناتج الداخلي الخام اجمالا من جهة، وبالنسبة لنفقات التسيير ونفقات التجهيز من جهة أخرى حيث عرفت نسبة نفقات التجهيز تزايدا مستمرا بنسب مختلفة من سنة لأخرى، وكذلك الحال بالنسبة لنفقات التسيير.

المطلب الثاني: علاقة الانفاق العام بالنمو الاقتصادي

هناك جدل قائم في الادب الاقتصادي حول أهمية ودور الانفاق العام في الاقتصاد، حيث يرى البعض ان الانفاق العام بكل أشكاله، بصرف النظر عما كان إنفاقا جاريا أو رأسمالي، له أثر سلبي في أداء النمو الاقتصادي، ويستند هذا القول الى وجهة النظر القائلة أن مركزية اتخاذ القرارات، و عدم وجود حافز للربح، و غياب المنافسة، و هو ا يتسم به النشاط الحكومي، يجعل النشاط الحكومي دائما أقل كفاءة من انتاج القطاع الخاص، و بالتالي فان أية زيادة في الانفاق الحكومي تؤدي الى تباطؤ النمو الاقتصادي في مجمله.

وعلى النقيض من ذلك يرى البعض الآخر أنه في معظم الاقتصاديات النامية لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي ما لم تتدخل الدولة لإزالة العوائق التي تعترضها، ويبقى الجدل الدائر حول ما إذا كان الانفاق الاستثماري للقطاع الخاص مكملا للاستثمار العام، أم أن هذا الأخير يعتبر طارد للاستثمار الخاص[1].

ان حجم القطاع العام في اقتصاد ما ينمو مع نمو الدخل، وأن هذه العلاقة ضمنيا ناتجة من النمو الاقتصادي الذي يؤدي الى تغيرات هيكلية كبيرة في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، والى نمو الطلب الكلي الذي يقوم بتلبية جزء منه القطاع العام، وهو ما يؤدي الى نمو القطاع الحكومي في الاقتصاد، وحسب رأي العديد من الدارسين فان نمو القطاع العام يعود الى عدة أسباب أهمها:

- أن الطلب على السلع ينمو مع ارتفاع معدلات التحضر (الزيادة السكانية في المدن)، وأن ارتفاع معدلات التحضر يؤدي الى ارتفاع الطلب على البنية التحتية الاجتماعية، كما أن نمو التصنيع يؤدي الى إيجاد نمو اقتصادي وعلاقات تعاقدية أكثر تطورا توجب مراقبة وإدارة أكبر من الدولة، ومن ثم الى توسع القطاع العام.
- كلما زاد الدخل في الاقتصاد، ارتفع الطلب على السلع ذات المرونة الداخلية المرتفعة، كالتعليم والسلع والخدمات الثقافية التي تؤدي الى ارتفاع الانفاق الحكومي.
- ان تمويل المشروعات ذات الأهداف التنموية البعيدة المدى مع ما يصاحبه من تغيرات مالية على الميزانية [2]. وعموما هناك إنفاق واسع النطاق حول أهمية الانفاق العام الاستثماري كأداة رئيسية في تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك استنادا للتوجه الداعم لزيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الانفاق العام باعتباره سبيلا الى تحقيق النمو الاقتصادي، الا أن الانفاق العام ليس هو المؤثر الوحيد في النمو الاقتصادي، ففي بعض الدول نجد ان مساهمة القطاع الخاص لا تقل أهمية عن مساهمة القطاع العام، مع الإشارة الى أن القطاع الخاص يعتمد في الكثير من انشطته الاقتصادية على المشاريع الممولة من القطاع العام.

وتتفق مختلف النظريات الاقتصادية على أهمية الانفاق العام في عملية النمو الاقتصادي، سواء تم النظر الى هذه العملية من الوجهة الضيقة للنمو الاقتصادي، أو من جهة نظر التنمية كمفهوم واسع لا يقتصر على الجانب المادي للنمو.

[1]-ونيس فرج عبد العال، أثر الانفاق الحكومي على النمو في مصر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، القاهرة، العددان 3 , 4 , 2006، ص 43 ,44.

[2]-حمد بن محمد آل الشيخ، العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في قانون فانجر، مجلة جامعة الملك سعود للاقتصاد والإدارة، العدد 1, 2002، ص 136

ان معرفة الأثر الذي يتركه الانفاق العام في النمو الاقتصادي يتحدد من خلال التركيز بدقة على الأثر الذي يتركه التراكم الرأسمالي في توسيع الطاقات الإنتاجية في الاقتصاد، ومن ثم انعكاس ذلك على زيادة الدخل وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، الا أن الارتفاع الحاصل في حجم الاستثمار الذي خلق في هذه المرحلة الزمنية الدخل الضروري لاستخدام الطاقة الإنتاجية استخداما شاملا سيعجل بنمو الموجودات الرأسمالية، أي سيوسع الطاقة الإنتاجية من جديد بما يفوق المقدار الذي كان سائدا ،مما يتطلب بالضرورة استثمارات جديدة يفوق حجمها حجم استثمارات الفترة الزمنية السابقة، وهذه الاستثمارات هي التي ستخلق في الوقت ذاته الدخل الجديد الضروري لشراء السلع الممكن انتاجها بصورة متزايدة، وبذلك يتضح أن أثر الاستثمار في كل من حجم الطاقة الإنتاجية، ومستوى الدخل هو المحور الأساسي الذي تدور حوله نظرية النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: برامج الانفاق العام في الجزائر 2005 /2014

لقد عملت الجزائر على وضع برامج تنموية بحيث تعمل هذه الأخيرة على تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الازمة، والى تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة، والمساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية، وتتمثل هذه البرامج في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وبرنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، وسنتطرق ف مبحثنا هذا الى برنامج (2005-2009)، وبرنامج التنمية الخماسي.

المطلب الأول: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 / 2009

لقد شهدت بداية سنة 2005 صياغة برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي، و قد رصد له غلاف مالي قدره 55 مليار دولار كقيمة أولية، و خصص هذا البرنامج بالدرجة الأولى للجنوب و الخامس الذي أجرته الجزائر للسكان و السكن سنه 2008 أفضى الى تحديد عدد الجزائريين 34.8 مليون نسمة، يسكن 80% منهم في المدن الساحلية، و هو ما يؤكد أهمية السياسة التنموية التي شرعت الدولة في التخطيط لها من اجل إعادة التوازن الديمغرافي عبر مناطق الوطن ، و لا سيما من خلال تهيئة مناطق الهضاب العليا و مناطق الجنوب و جعلها أكثر استقطابا للتنمية ,.كما اهتم كذلك هذا البرنامج على غرار البرنامج الأول بالبطالة والتشغيل والصحة والتعليم والاشغال العمومية، ولقد تم تسطير استراتيجية وطنية تسعى الى إطلاق مجموعة من المشاريع من خلال البحث عن شركاء أجانب لتفعيل هذه المشاريع، ومن بين هذه المشاريع تأهيل الطرقات لتتماشى وفق المعايير الدولية والتهيئة التدريجية للتراب الوطني، كالطريق السيار شرق غرب على مسافة 1200 كيلومتر، والذي يقطع الجزائر من الشرق الى الغرب، بالإضافة الى تجديد السكك الحديدية، انشاء مليون وحدة سكنية .... الخ.

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دينار جزائري، حيث أضيفت له بعد اقراره برنامجين خاصين ,. أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دينار جزائري وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دينار جزائري، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدر ب 1071 مليار دينار جزائري، والصناديق الإضافية المقدرة ب 1191 مليار دينار جزائري والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دينار جزائري، وعليه المجموع النهائي لقيمته يصبح 8705 مليار دينار جزائري.[1]

الفرع الأول: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، الجزائر 2010، مأخوذة من الموقع http://193.194.78.233.photos/gov/proar.pdf.phpESSID.05FDF04a7e542F8a67aFdao.

يشمل هذا البرنامج الضخم في مضمونه خمسة محاور رئيسية كبرى كما يلي:

- تحسين ظروف معيشة السكان 45.5 %
- تطوير المنشآت الأساسية 40.5 %
- دعم التنمية الاقتصادية 8 %
- تطوير الخدمة العمومية 4.8 %
- تطوير تكنولوجيا الاتصال 1.1 %

الجدول رقم (01-03): جدول يوضح المخصصات المالية لكل قطاع في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

القطاعات	القيمة المخصصة (مليار دج)	النسبة %
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.50
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.50
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	08.00
تطوير الخدمة العمومية	203.9	04.80
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	01.10
الإجمالي	**4202.7**	**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص 2 -http://www.premier ministre.gov.dz./06/08/2017./16:55.

يبرز البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي من ناحية المشاريع المدرجة بوضوح رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي وذلك في شكل المحاور التي يشملها كما يلي:

أ – تحسين ظروف معيشة السكان:

يمثل محور تحسين ظروف معيشة السكان النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ب 45.5 % (1908.5 مليار دج)، وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية، ويعتبر تحسين ظروف معيشة السمان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم على النشاط الاقتصادي.

ب – تطوير المنشآت الأساسية

احتل المرتبة الثانية بنسبة 40.5 % من اجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهذه النسبة تعكس الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية والمنشآت الأساسية، حيث وزعت هذه القيمة (1703.15 مليار دج) على أربعة قطاعات فرعية كما يلي:

النقل، الاشغال العمومية، الماء (سدود وتحويلات)، تهيئة الإقليم.

ج – دعم التنمية الاقتصادية:

يتضمن هذا البرنامج دعم التنمية الاقتصادية في خمسة قطاعات رئيسية وهي:

- **الفلاحة والتنمية الريفية:**
- **الصناعة**
- **ترقية الاستثمار**
- **الصيد البحري:**
- **السياحة**

د- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها: الهدف من ذلك هو تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى التطلعات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الجارية قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينات، وخصص في هذا الإطار 203.9 مليار دج موزعة علة القطاعات التالية:

–العدالة–الداخلية–التجارة–المالية

هـ -البريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال: حيث خصص لها غلاف مالي قدره 50 مليار دج يستهدف فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية.

الفرع الثاني: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 / 2010

وضع البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي لتحقيق جملة من الأهداف هي:[1]

1 –**تحديث وتوسيع الخدمات العامة:** حيث ان ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواءا كانت الازمة السياسية أو الازمة الاقتصادية أثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، ومن جهة أخرى كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.

2 –**تحسين مستوى معيشة الافراد:** وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الافراد، سواءا كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي.

3 –**تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية:** و ذلك راجع للدور الذي يلعبه كلا من الموارد البشرية و البنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، اذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، اذا أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي و المعرفي للأفراد و الاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما ان البنى التحتية لها

[1] البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، مرجع سابق.

دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي و بالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات و انتقال السلع و الخدمات و عوامل الإنتاج .

4 –**رفع معدلات النمو الاقتصادي:** يعتبر رفع النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه الأهداف السابقة الذكر.

المطلب الثاني: برنامج التنمية الخماسي 2010 / 2014

يندرج هذا البرنامج ضمن دينامية إعادة الاعمار الوطني ويساهم في تثبيت وجهة السياسة الاقتصادية بالجزائر بالاستمرار نحو دعم الطلب الكلي، وقد رصد له غلاف مالي يقدر ب 286 مليار دولار، أي ما يعادل 21.214 مليار دج هو يشمل شقين اثنين هما[1]:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار.
- يخصص برنامج 2010 – 2014 أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال:

- ما يقارب 5.000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكماليه و850 ثانوية) و600.000 مكان بيداغوجي جامعي و400.000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتعليم والتكوين المهنيين.
- أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و45 مركبا صحيا متخصصا و377 عيادة متعددة التخصصات، بالإضافة الى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.
- مليوني وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على ان يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014.
- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء.
- تحسين التزويد بالمياه الشروب على الخصوص من خلال انجاز 35 سد و25 منظومة لتحويل المياه وانهاء الاشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها.
- أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعب و160 قاعة متعددة الرياضات و400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب.

+ خصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص:

- أكثر من 3100 مليار دج موجهة لقطاع الاشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ.

[1] برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، الجزائر 2010 مأخوذة من الموقع، بيان اجتماع مجلس الوزراء.

- أكثر من 2800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من اجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري (على الخصوص تجهيز 14 مدينة بالترامواي) وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات.

وما يقارب 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.

+ وعلاوة على حجم النشاطات التي سيفيد بها أداة الإنجاز الوطنية يخصص هذا البرنامج أكثر من 1.500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال:

- أكثر من 1000 مليار دج يتم رصدها لدعم التنمية الفلاحية والريفية.
- ما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال انشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية التي قد تصل الى 300 مليار دج لنفس الغرض.
- ستعبئ التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية.

+ أما تشجيع انشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج لموافقة الادماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم انشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات انشاء مناصب الشغل الى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيذرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي، كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في انشاء 3 ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمسة المقبلة.

+ وعلى صعيد آخر يخصص البرنامج 2010 – 2014 مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الاعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

وعليه فالملاحظ لهذا البرنامج يلمس بأن هناك جهود كبيرة للدولة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، فالجزائر خصصت خلال سنوات 2010 – 2014 غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو ان خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار والذي من شأنه تطوير الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الثالث: أثر سياسة الانفاق العام في الجزائر على النمو الاقتصادي 2005 / 2014

لقد كان لبرامج الانفاق العام آثارا واسعا على النمو الاقتصادي في الجزائر سنحاول في مبحثنا هذا التطرق لأهم العناصر.

المطلب الأول: أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على النمو الاقتصادي 2005 /2009

يعتبر فهم النمو الاقتصادي وتطوره أحد الاهتمامات الرئيسية للأكاديميين وصانعي القرار على حد سواء، وتسعى الدول المختلفة في برامجها الاقتصادية الى تحقيق اعلى معدلات النمو، موازاة مع اهداف اجتماعية واقتصادية أخرى، كما تسعى برامج الإصلاح الاقتصادي والخطط الإنمائية وبخاصة في الدول النامية الى توفير العوامل المختلفة التي تساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي بهدف اللحاق بالاقتصاديات المتقدمة.

ويقع النمو الاقتصادي في مركز دراسات الاقتصاد الكلي، وبات الاقتصاديون يفهمون ان النمو الاقتصادي طويل الاجل اكثر أهمية من التقلبات قصيرة الاجل، و اصبح محور الأبحاث الاقتصادية يدور حول تحديد محددات هذا النمو الاقتصادي، و لا تختلف الكتابات الاقتصادية الاكاديمية كثيرا في تحديدها لمفهوم النمو، و ترتكز اغلب الصياغات لهذا المفهوم على الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي من فترة الى أخرى، و هو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية و مدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية، انخفضت معدلات النمو في الناتج الوطني [1].

وقد انعكس استقرار الاقتصاد الكلي للاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة إيجابا على الوضع النقدي والمالي عموما، حيث تم تسجيل انتعاش معتبر في النمو الاقتصادي، مما ساهم في تحسن الكثير من المؤشرات الاقتصادية كاستقرار نسبي في معدل نمو الكتلة النقدية، وانخفاض معدل التضخم الذي بلغ 2.6% سنة 2003، بالإضافة الى انخفاض نسب الفائدة الى ما بين 6.5 – 9 % بعد ان كان يمثل نسبته 8% الى 10% سنة 2002[2].

الا ان هذا التوافق لم يدم لفترات طويلة حيث شهدت السنوات اللاحقة اختلالات واضحة على مستوى معدلات النمو الاقتصادي، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (01-04): تطور معدل نمو الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001 / 2011)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النمو الاقتصادي (100/)	2.60	4.70	6.90	5.20	5.10	2.00	4.80	2.40	2.37	3.80	2.50

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

http://www.ons.dz /15/07/2017.

Ministère des finances algériennes, du site web : http://www-mf.gov.dz/15/07/2017.

[1]-عبد الوهاب أمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحالة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان , 2002، ص 371.

[2]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004، الجزائر، ص 24.

يعتبر استهداف الرفع من معدلات النمو الاقتصادي من بين اهداف الأساسية الاقتصادية بالجزائر، حيث بلغ متوسط معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي حوالي 4.85%وقد قدرت مساهمة الانفاق العام في النمو الاقتصادي المحقق خلال نفس الفترة حسب دراسة أعدها البنك العالمي 1% كمتوسط سنوي[1].

ونلاحظ من الجدول السابق ان معدلات النمو الاقتصادي شهدت تحسنا ملحوظا خلال فترة الإنعاش، اذ وصلت الى 6.9% سنة 2003، لكنها تراجعت الى مستوى 5.2% سنة 2004، وذلك يرجع الى التحسن بشكل أساسي في معدلات النمو في قطاع المحروقات كما أشرنا سابقا، والتي ارتفعت بحوالي 10.4% في حين ان معدلات النمو خارج قطاع المحروقات عرفت تحسنا متواضعا بنفس الفترة قدرت بمعدل 1.2%

اما الفترة التي تضمنت البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009/2005، فقد شهدت تذبذبا في معدلات النمو المحققة خلال هذه الفترة، اذ توجد عدة مبررات تؤكد عدم إمكانية الوصول الى معدلات النمو منتظمة في الاقتصاد الوطني، و ذلك يرجع بالأساس الى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط و الغاز بعد بداية الازمة المالية العالمية أواخر سنة 2007 من جهة، و من جهة أخرى لانخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة الأوبك ، في حين ان معدلات النمو خارج قطاع المحروقات شهدت تحسنا ملحوظا و بلغت ذروتها سنة 2009 اين قدرت بمعدل 10.5% ,و ذلك راجع للأثر الإيجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو بالخصوص في قطاعي الخدمات و البناء و الاشغال العمومية و بالتالي يسقط هدف النمو الاقتصادي كهدف أساسي للسياسة الاقتصادية، كما ان منطلق النمو يأتي من الاستثمار و تحريك الطاقات الإنتاجية بشكل مستمر، و هذا يعني تفعيل الطلب الكلي عن طريق سياسة اقتصادية توسيعية، فالمؤكد ان الهدف النهائي لأية سياسة اقتصادية يتمثل في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي و الحد من تأثير الصدمات الخارجية ، فقد أدت الازمات المتكررة التي لحقت بالعديد من الدول الى اضعاف الثقة في اطر السياسة الاقتصادية المختارة من قبل هذه الدول ,غير ان التحديد الدقيق للهدف النهائي للسياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق نمو اقتصادي بإمكانه إعطاء فاعلية أكبر لهذه السياسة، كما يجب ان يكون هناك تنسيق بين هدفها النهائي والأهداف الأخرى.

[1] -world Bank: a public expenditure review, repot n 36270, vol1, 2007, p4.

الجدول رقم (01-05): تطور اجمالي الصادرات والواردات ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2009) (الوحدة: مليار دج، %)

المؤشرات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
اجمالي الواردات	930.7	1159.2	1254	1577.1	1820.4	1869.5	2326.1	3170.8	3583.8
السلع	791.5	1001	1097	1357.2	1553.1	1588.9	1945	2605.1	2889.3
الخدمات	139.2	158.2	156.8	219.9	267.4	274.6	381.1	565.7	694.5
اجمالي الصادرات	1550.9	1605.8	2009	2462.9	3569.6	4149.7	4408.2	5298	3524.4
المحروقات	1429	1441.9	1850.1	2286.3	3355	3895.7	4121.8	4970	3270.2
سلع أخرى	46	60.6	50	48.2	66.6	72.3	92.3	109	31.4
الخدمات	75.9	103.3	108.9	128.4	148	181.7	188.1	219	222.8
معدل البطالة	27.30	25.7	17.65	17.63	15.26	12.3	/	11.3	10.2

المصدر:.ONS,L'Algérie en quelque chiffre,opcit

لقد ساهم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة (2001 – 2009) في تخفيض معدل البطالة، حيث نجد انه انخفض من 27.30% سنة 2001 ويواصل الانخفاض سنة بعد أخرى حتى يصل الى 10.2% سنة 2009، فقد سجلت اهم نسبة نمو للعمال خلال هذه الفترة في قطاع البناء والاشغال العمومية والتي قدرت ب 8.4% كمتوسط معدل نمو، وذلك يرجع بالأساس الى الديناميكية في النشاط التي ولدتها هاته البرامج من خلال المخصصات المالية الضخمة.

إضافة الى قطاع الخدمات الذي حقق متوسط معدل نمو للعمالة قدره 5.4%

اما بالنسبة للواردات فنلاحظ من خلال الجدول أعلاه انها عرفت تزايد كبير على طول الفترة 2001 – 2009، حيث نلاحظ انها ارتفعت من 930.7 مليار دج (85.04% منها سلع) سنة 2001 الى 1820.4 مليار دج (85.30 % منها سلع)، لتصل قيمة الواردات 3583.8 مليار دج (80.62% منها سلع)، والتي تعود الى ارتفاع الطلب الداخلي للأسر والمؤسسات وعجز الجهاز الإنتاجي عن تلبية هذا الطلب المتزايد.

اما عن الصادرات فالتغير فيها طفيف، حيث نلاحظ ان اجمالي الصادرات انتقل من 1550.9 مليار دج (92.14% منها محروقات) سنة 2001، الى ما قيمته 3569.6 مليار دج (93.98% منها محروقات) الى ما قيمته 5298 مليار دج (39.80% منها محروقات). ثم نلاحظ انها انخفضت سنة 2009 لتبلغ 3524.4 مليار دج (92.78% منها محروقات)، كل هذا يترجم ضعف الجهاز الإنتاجي،

بالإضافة الى محدودية البلد في قدرته على تنويع المخرجات وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وهو ما يجعل نمو الاقتصاد الجزائري وتطوره مرهون بوضعية الأسواق العالمية للبترول.

المطلب الثاني: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2012/2001.

رغم قناعتنا بان الغاية من النمو الاقتصادي ليست زيادة الناتج الوطني الحقيقي فقط، وانما تحسين حالة السكان فب اشباع حاجاتهم المتعددة، علما اننا عرفنا النمو الاقتصادي بانه الزيادة الحاصلة في الناتج الوطني الحقيقي، أي ان الاقتصاد الوطني يعتبر في حالة نمو إذا كان الناتج الوطني الحقيقي للفترة الزمنية الحالية أكبر من الناتج الوطني الحقيقي للفترة الزمنية السابقة.

و من هذا المنطلق فان الحديث عن علاقة السياسة الاقتصادية بالنمو الاقتصادي بالجزائر يقودنا الى مسايرة مستوى النمو الاقتصادي لتطورات قيم الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة، و يدعونا الى التساؤل حول دور السياسة الاقتصادية في نقل أثرها من الجانب النقدي عن طريق الانفاق العام الى الجانب الحقيقي من خلال حفز و زيادة معدلات النمو الاقتصادي خاصة في الحالة التي انتهجت فيها الجزائر سياسة توسيعية بالفترة الأخيرة و التي جسدتها البرامج التنموية السابقة الذكر، و يمكن توضيح هذه العلاقة في الجدول التالي :

الجدول رقم (01-06): تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي والانفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2010). (الوحدة: مليار دج)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	نمو% PIB	الانفاق العام	نمو الانفاق العام %	النمو الاقتصادي %
2001	4227.10	02.51	1321	12.13	02.60
2002	4522.70	06.99	1550	17.33	04.70
2003	5252.30	16.13	1811	16.83	06.90
2004	6149.10	17.07	1920	06.01	05.20
2005	7561.90	22.97	1950	01.56	05.10
2006	8514.80	12.60	2189	12.25	02.00
2007	9362.60	09.95	3052	39.42	04.80
2008	11069.00	18.22	4322	41.61	02.40
2009	10017.50	-09.50	5191	20.10	02.37
2010	12049.49	20.28	5860	12.88	03.80

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، وقوانين المالية من الموقع الالكتروني للجريدة الرسمية: http://www.joradp.dz/02/06/2017.

تتضح من خلال الجدول السابق العلاقة الموجودة بين الانفاق العام و الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، حيث ان الزيادة في الانفاق العام ساهمت الى حد كبير في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، كما ساهمت هذه البرامج الانفاقية بالجزائر في تحقيق متوسط معدل نمو اقتصادي قدر بـ 3.98 %، اذ ساهم مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2004/2001 في تحقيق متوسط معدل نمو اقتصادي خارج قطاع المحروقات قدر ب 05.50% و معدل متوسط لنمو الناتج المحلي الإجمالي قدر ب 10.67% ، فبداية من سنة 2001 عرف معدل النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا حيث انتقل من 02.60% سنة 2001 الى 06.90% سنة 2003 ., و هو اكبر معدل نمو وصلت اليه الجزائر خلال هذه الفترة، و هو ما يبرز حجم الازدهار الاقتصادي الذي تولد عن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي مقارنة بالفترة التي سبقته، في حين ان البرنامج التكميلي لدعم النمو فقد ساهم في تحقيق متوسط معدل نمو خارج قطاع المحروقات قدر ب 06.60% خلال الفترة 2009/2005، أي بنسبة اكبر مما قد حقق خلال الفترة 2004/2001 من قبل مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، و هذا ما يؤكد استمرارية تحسن النشاط الاقتصادي في الجزائر مع تزايد الانفاق العام ، الا ان ذلك راجع أساسا الى

تحسن أسعار النفط في السوق الدولية ,. حيث ظل قطاع النفط مهيمنا على الاقتصاد الجزائري بالمقارنة مثلا مع قطاع الصناعة والزراعة، وهذا التأثير الشديد نسبيا لمعدل نمو قطاع المحروقات في الاتجاهين على معدل النمو الإجمالي يعد أمرا منطقيا، لأنه أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام للجزائر.

و يبدو النمو خارج المحروقات في تحسن نسبي ملحوظ مقارنة بالنمو الإجمالي، اذ تراوح معدله بين ادنى نسبة له و المقدرة بـ 4.70% في 2005 و أعلى نسبة له و المقدرة بـ 9.30% في 2009 و بمتوسط 6.10% للفترة 2009/2001، و بذلك يمكن القول مبدئيا ان النمو الاقتصادي في الجزائر خارج المحروقات كان شبه مطرد خلال الفترة، اذ لم يعرف تذبذبا كبيرا، و لا شك في ان برامج الاستثمارات العمومية لعبت دورا حاسما في تحقيق هذه النتائج، اذ يمكن القول انها أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات المعنية بتلك النتائج، وخاصة قطاع الاشغال العمومية و البناء المعني الأول بأهم المشاريع في تلك البرامج (بمعدل نمو متوسط 8.0%) , إضافة الى قطاع الفلاحة (بمعدل نمو متوسط 6.40%، عبر مختلف برامج الدعم الخاصة به، وكذا قطاع الخدمات (بمعدل نمو متوسط 6.30%، وذلك خلال الفترة 2009/2001.

انطلاقا من المنظور الكينزي فان الزيادة في الانفاق العام تؤدي الى زيادة في الناتج المحلي بقيمة أكبر، وعلى هذا الأساس سيتم ابراز أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر خلال الفترة (2005 – 2009) على النمو الاقتصادي، والجدول أدناه يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005 – 2009) كما يلي:

الجدول رقم (01-07): تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005 – 2009)

(الوحدة: %)

السنوات / المؤشرات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	5.0	5.2	5.9	6.2	4.7	5.6	6.3	6.1	10.5
معدل النمو في قطاع المحروقات	-1.6	3.7	8.8	3.3	5.8	-2.5	-0.9	-2.3	-
معدل نمو الناتج الداخلي الخام	2.6	4.7	6.9	5.2	5.1	2.0	3.1	2.4	2.3

المصدر:

-World Bank : opcit : page : 24 /2001 -2004.

-Banque d'Algérie : Rapport annuel de la banque d'Algérie2008 : page 190 : www. Bank of Alegria .dz/ rapport .htm-/2005-2008.

ONS : Algérie en quelque chiffre, résultats2007 – 2009, N40, édition 2009 -2010.

نلاحظ تطور معدل النمو الاقتصادي كما يلي:

- معدل النمو للفترة (2001–2004) في المتوسط هو 4.85 %
- معدل النمو للفترة (2005-2009) في المتوسط هو 2.98 %.

فالملاحظ من الجدول أعلاه ان معدل النمو الاقتصادي لسنة 2004 اقل من ذلك المسجل سنة 2003 (6.9 % والذي كان معدلا استثنائيا على مدى فترة طويلة من الزمن، لكن في نفس الوقت يندرج هذا النمو في حدود توقعات الحكومة عند تقديمها للبرنامج، الا أن هذا المعدل المرتفع للنمو الاقتصادي لم يصمد طويلا، لأنه شهد تراجعا حاد سنة 2006 ليبلغ 2.0%.

وعاود الانتعاش مجددا لكن بشكل متواضع جدا، ليبلغ 3.1%، 2.4% 2.3% لسنوات 2007 , 2008 ,2009 على التوالي.

ويرد هذا الارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي بشكل أساسي الى التحسن في معدلات النمو في قطاع المحروقات بين سنتي 2001 و2003، حيث انتقل من 1.6-% لسنة 2001 الى 8.8% لسنة 2003، ليعاود الانخفاض الحاد من جديد، فبلغ 2.5%، 0.9%، 2.3% في سنوات 2006، 2007، 2008 على التوالي.

في حين معدلات النمو خارج قطاع المحروقات عرفت تحسنا متواضعا طوال الفترة 2001 - 2004، ليعاود الانتعاش بالخصوص سنة 2009 ليبلغ 10.5%.

ومن ناحية مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001 - 2009، تبرز المساهمة القطاعية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 08.: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001 –2009

(الوحدة%)

القطاعات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المحروقات	34.15	32.65	35.56	37.72	44.33	45.59	43.67	45.14	31.03
الزراعة	9.74	9.22	9.81	9.44	7.69	7.53	7.52	6.43	9.24
الصناعة خارج المحروقات	7.45	7.46	6.76	6.31	5.53	5.27	5.12	4.69	5.72
البناء والأشغال العمومية	8.49	9.06	8.47	8.26	7.46	7.91	8.81	8.64	10.92
الخدمات	21.80	22.24	21.17	21.19	20.08	19.64	20.64	19.39	23.80
باقي القطاعات	18.37	19.37	18.23	17.08	14.91	13.76	14.24	15.71	19.29

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على المعلومات الواردة في

ONS – Opcit.

فمن خلال ما جاء في الجدول أعلاه نجد ما يلي:

1 – القطاع الصناعي

سجل هذا القطاع نسب مساهمة متدنية في اجمالي الناتج الداخلي الخام على طول فترة الدراسة 2001 – 2009، حيث بلغت سنة 2001 نسبة 7.45 % و 6.31% سنة 2003، وتواصل الانخفاض سنة بعد أخرى، حتى تصل 4.69% سنة 2008 لتعاود الارتفاع الطفيف سنة 2009 و تسجل نسبة 5.72% و التي ترجع بالأساس الى مساهمة القطاع الخاص، في ظل عدم اهتمام الدولة من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بقطاع الصناعة العمومية، و على وجه الخصوص في دعم المؤسسات العمومية الصناعية التي تعاني من حالات الإفلاس و تراكم الديون، و اقتصر دعمها فقط على تهيئة المناطق الصناعية و ترقية المنافسة الصناعية بقيمة لا تتجاوز 4 مليار دج .

ان ضعف أداء المؤسسة الجزائرية انعكس بعدم قدرتها على المنافسة، مما تسبب في خسارة حصتها في السوق الدولية، وحتى في السوق المحلية التي نجحت المنتجات الصينية في السيطرة عليها، ويرجع هذا التعثر لقلة الاستثمارات، وصعوبة الحصول على العقار، بالإضافة لضعف استعمال الطاقات الإنتاجية للمؤسسات الوطنية، والذي لا يتجاوز الا نادرا نسبة 50%[1].

بالرغم من الفرص التي اتاحها البرنامج التكميلي لدعم النمو، اذ ان زيادة الطلب في إطار برامجه ومشاريعه على التجهيزات الصناعية بمختلف أنواعها، لم يقابله استجابة من طرف القطاع الصناعي المحلي سواء في جانبه العام او الخاص مما أدى الى زيادة حجم الواردات من المواد المصنعة، نصف المصنعة، والتجهيزات الصناعية.

2 – القطاع الفلاحي:

خصص لهذا القطاع ما قيمته 65.5 مليار دج ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، توزعت على مدار الأربعة سنوات، و قد حقق هذا القطاع على مدار هذه السنوات معدلات متذبذبة ارتفاعا و انخفاضا و ذلك راجع بالدرجة الأولى الى الظروف المناخية حيث كانت نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام مقدرة ب 9.74 % سنة 2001، الا ان هذه النسبة انخفضت سنة 2002 الى 9.22 %، لتعاود الارتفاع سنة 2003 بنسبة قدرها 9.81%، ثم الانخفاض الى 9.44% سنة 2004، في حين خصص البرنامج التكميلي لدعم النمو ما قيمته 300 مليار دج ، حوالي خمسة اضعاف ما خصص لهذا القطاع في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ,. وبالرغم من هذا الا ان معدلات النمو بقيت أيضا متذبذبة على مدار الفترة 2005 – 2008، الى ان شهدت تحسن سنة 2009.

3 – قطاع البناء والاشغال العمومية:

لقد استولى هذا القطاع على حصة الأسد من المخصصات المالية التي جاء بها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وهو ما انعكس إيجابا على هذا القطاع خلال الفترة 2001 – 2004، حيث انتقلت نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام من 8.49 % الى 9.06% الى 8.47% ثم 8.26% في السنوات 2001، 2002، 2003، 2004 على التوالي.

ثم عاود هذا القطاع النمو من جديد ابتداء من سنة 2007، لتصل نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام سنة 2009 الى 10.92 %، وذلك نتيجة ارتفاع حجم الانفاق العام المتوجه لهذا القطاع، سواء في شكل برنامج الهياكل القاعدية والمنشآت الأساسية او برنامج مليون سكن.

4 – قطاع الخدمات:

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003-الدورة العامة 24، جوان 2004، ص 28.

لقد كان لهذا القطاع أكبر حصة في تكوين الناتج الداخلي الخام، بعد قطاع المحروقات، حيث نلاحظ انتقال نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام من 21.80% سنة 2001 الى 23.80% سنة 2009، أي انه عرف تطورا سريعا مقارنة بباقي القطاعات، لان انفتاح مختلف الأسواق وتحرير المبادلات وزيادة وسائل النقل والاتصالات، وتطوير التوزيع أدخلت ديناميكية جديدة في قطاع الخدمات الذي يمثل الركيزة في الثروة الوطنية.

5 – قطاع المحروقات:

نلاحظ ان نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام لسنة 2001 كانت 34.15%، ثم انخفضت الى 32.65% سنة 2002، ثم يعاود الارتفاع سنة 2003، ويبقى محافظا على هذا الارتفاع حتى يصل 45.59% سنة 2006، ثم تنخفض نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام سنة 2007 لتصل الى 43.67%، ثم تعاود الارتفاع ثم الانخفاض بنسبتي 45.14% و31.03% في سنتي 2008 و2009 على التوالي.

ولقد جاء الأثر الإيجابي لبرنامجي دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات من خلال أثره الإيجابي على المتغيرات الاقتصادية، حيث نجد من ناحية الاستهلاك انه قد ارتفع بنسبة 3.6% بين سنتي 2005 و2008، اذ ارتفع الاستهلاك العام خلال نفس الفترة بمتوسط معدل نمو قدر ب 15.3% وفي حين قدر متوسط معدل نمو الاستهلاك الخاص في الفترة ذاتها حوالي 7.6%.

اما عن تأثير هذه البرامج على كل من الادخار، معدلات الفائدة والاستثمار، فنجد أن حجم الاستثمار الصافي قد تضاعف سنة 2008 مقارنة بسنة 2005، وذلك بفعل برنامج الاستثمارات العامة الضخم الذي اقرته الدولة طوال الفترة، وقد ساهم في ذلك التراكم الكبير في حجم الادخار الوطني نتيجة ارتفاع سعر النفط الجزائري بشكل وصل الى حدود 100 دولار سنة 2008، حيث تزايد الادخار الوطني سنة 2008 ب 64% مقارنة بسنة 2005[1].

في حين ان معدلات الفائدة الاسمية شهدت استقرارا على العموم بالنسبة للإيداع، اما معدلات الفائدة الحقيقية على الإيداع فعرفت تراجعا ملحوظا حتى سجلت مستويات سالبة بين سنتي 2007 و2008 بفعل معدلات التضخم مقابل ثبات الفائدة الاسمية على الإيداع، و بالنسبة لمعدلات الفائدة على الاقتراض فقد سجلت تذبذبات بين صعود و هبوط، خلال الفترة المعنية مقابل تسجيل معدلات الفائدة الحقيقية على الاقتراض انخفاضا طوال الفترة المعنية ، و يرجع هذا التذبذب في معدلات الفائدة بين الصعود و الهبوط إضافة الى الفجوة الكبيرة الموجودة بين معدلات الفائدة على الإيداع و الاقتراض الى

[1]-Bank d Algerier , 2008، opcit,Page : 188 , 192 .

عدم كفاءة القطاع البنكي خاصة و ان البرنامج التكميلي لدعم النمو مول عن طريق الادخار الوطني المتراكم و من ثم يفترض عدم ارتفاع أسعار الفائدة على الاقتراض.

اما فيما يخص النتائج المحققة في كل من اجمالي الصادرات والواردات بالإضافة الى معدلات البطالة، فيمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (01-09): تطور اجمالي الصادرات والواردات ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2009)

(الوحدة: مليار دج %)

المؤشرات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
اجمالي الواردات	930.7	1159.2	1254	1577.1	1820.4	1869.5	2326.1	3170.8	3583.8
السلع	791.5	1001	1097	1357.2	1553.1	1588.9	1945	2605.1	2889.3
الخدمات	139.2	158.2	156.8	219.9	267.4	274.6	381.1	565.7	694.5
اجمالي الصادرات	1550.9	1605.8	2009	2462.9	3569.6	4149.7	4408.2	5298	3524.4
المحروقات	1429	1441.9	1850.1	2286.3	3355	3895.7	4121.8	4970	3270.2
سلع أخرى	46	60.6	50	48.2	66.6	72.3	92.3	109	31.4
الخدمات	75.9	103.3	108.9	128.4	148	181.7	188.1	219	222.8
معدل البطالة	27.30	25.7	17.65	17.63	15.26	12.3	/	11.3	10.2

المصدر:

: ONS, L'Algérie en quelque chiffre, opcit./08/08/2017

لقد ساهم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة (2001 – 2009) في تخفيض معدل البطالة، حيث نجد انه انخفض من 27.30% سنة 2001 ويواصل الانخفاض سنة بعد أخرى حتى يصل الى 10.2% سنة 2009، فقد سجلت اهم نسبة نمو للعمال خلال هذه الفترة في قطاع البناء والاشغال العمومية والتي قدرت ب 8.4% كمتوسط معدل نمو، وذلك يرجع بالأساس الى الديناميكية في النشاط التي ولدتها هاته البرامج من خلال المخصصات المالية الضخمة.

إضافة الى قطاع الخدمات الذي حقق متوسط معدل نمو للعمالة قدره 5.4%.

اما بالنسبة للواردات فنلاحظ من خلال الجدول أعلاه انها عرفت تزايد كبير على طول الفترة 2001 – 2009، حيث نلاحظ انها ارتفعت من 930.7 مليار دج (85.04% منها سلع) سنة 2001 الى 1820.4 مليار دج (85.30 % منها سلع)، لتصل قيمة الواردات 3583.8 مليار دج (80.62%

منها سلع)، والتي تعود الى ارتفاع الطلب الداخلي للأسر والمؤسسات وعجز الجهاز الإنتاجي عن تلبية هذا الطلب المتزايد.

اما عن الصادرات فالتغير فيها طفيف، حيث نلاحظ ان اجمالي الصادرات انتقل من 1550.9 مليار دج (92.14% منها محروقات) سنة 2001، الى ما قيمته 3569.6 مليار دج (93.98% منها محروقات) الى ما قيمته 5298 مليار دج (39.80% منها محروقات) ثم نلاحظ انها انخفضت سنة 2009 لتبلغ 3524.4 مليار دج (92.78% منها محروقات)، كل هذا يترجم ضعف الجهاز الإنتاجي ، بالإضافة الى محدودية البلد في قدرته على تنويع المخرجات و ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات و هو ما يجعل نمو الاقتصاد الجزائري و تطوره مرهون بوضعية الأسواق العالمية للبترول .

المطلب.03: تقييم برامج الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر

ساهمت برامج الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2012 في تحقيق متوسط معدل نمو خارج قطاع المحروقات قدر ب 6%، اذ ساهم مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو في إعادة بعث النشاط الاقتصادي، لكن ذلك لم يخلو من العديد من السلبيات، والتي كان لها الأثر الكبير في الحد من أثر هذه البرامج على النمو الاقتصادي المحقق بالنظر الى قيمتها، ويمكن ابراز أهم الإيجابيات والسلبيات حول برامج الانفاق العام في الجزائر كما يلي:

1 - ساهم مخطط دعم الإنعاش خلال الفترة 2001-2004 في تحقيق متوسط معدل نمو قدر ب 5.5% خارج قطاع المحروقات و 4.8% كمتوسط معدل نمو للناتج المحلي الحقيقي بعد أن كان لا يتجاوز 3.2% خلال الفترة 1995-2000، و هو ما يبرز حجم الازدهار الاقتصادي الذي ولده مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيقه ، في حين أن البرنامج التكميلي لدعم النمو ساهم في تحقيق متوسط معدل نمو خارج قطاع المحروقات قدر ب 6.6% خلال الفترة 2005-2009 أي بنسبة أكبر مما حقق خلال الفترة 2001-2004 من قبل مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي ,و هذا ما يؤكد على استمرارية تحسن النشاط الاقتصادي في الجزائر مع تزايد الانفاق العام.

2 - شهد تطبيق برامج الانفاق العام في الجزائر عدة نقائص وعيوب فيما يخص عدم احترام مواعيد وآجال تنفيذ المشاريع المقترحة، إضافة الى ارتفاع حجم التكاليف بشكل أكبر مما قد خصص لها في الميزانية الأولية، وهذا ما يدل على غياب الرشادة في الانفاق العام وسوء التسيير والتنفيذ، حيث أن تنفيذ تلك البرامج والمشاريع لم يكن قائما على مبدأ تحليل التكاليف والإيرادات، مما أدى الى تبذير الموارد المالية بشكل أثر سلبا على فعالية الانفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي.

3 - هشاشة نظام الاستثمارات العامة في الجزائر والذي يتميز ب:

- سوء اختيار نوعية المشاريع.

- ارتفاع تكاليف المشاريع.
- ضعف الدراسات التقنية للمشروعات.
- ضعف الأطر الرقابية، المؤسساتية والتنظيمية.
- التفاوت في تغطي مناطق الوطن.
- غياب التنسيق بين المصالح المكلفة بتنفيذ المشاريع بسبب تعدد المسؤولين على تنفيذها.
- الاستناد الى طريقة تنفيذ المشاريع " مشروع بمشروع"، و التي تؤدي في الغالب الى سوء التسيير و تبذير الموارد، حيث تميزت استثمارات قطاع خارج المحروقات بنوع من الاستقرار و الثبات، اذ بلغ معامل الاختلاف لها خلال الفترة 2001-2004 حوالي 0.27 مقارنة باستثمارات قطاع المحروقات التي تميزت بديناميكية اعلى ببلوغ معامل اختلاف لها 0.44 و ذلك يشير الى حد كبير الى سبب ارتفاع معدلات النمو في قطاع المحروقات عنها في قطاع خارج المحروقات خلال الفترة 2001-2004 ، أما استثمارات القطاع العام فتميزت بنوع من الثبات و الاستقرار خلال الفترة المعنية ببلوغ معامل الاختلاف لها 0.53 مقارنة لاستثمارات القطاع الخاص، التي تميزت على العموم بالثبات بمعامل اختلاف قدر ب 0.18 [1], و ذلك ما يفسر من جهة تعاظم دور الدولة في النشاط الاقتصادي بالجزائر و من جهة عدم وجود مناخ استثماري محفز للقطاع الخاص.
- ان أثر برامج الانفاق العام على النمو الاقتصادي يكون حسب الفكر كينزي نتيجة استجابة جانب العرض على الطلب المتزايد و المتولد عن تلك البرامج الانفاقية العامة، حيث أن الهدف منها بالأساس هو انعاش نشاط الجهاز الإنتاجي نتيجة الطلب الكلي الذي يعد انخفاضه اهم سبب للركود الاقتصادي، لكن المشكلة الأساسية في الجزائر ليست نقص في الكلب الكلي بقدر ما هي مشكلة ضعف جهاز انتاجي و عدم كفاءته ، و بالتالي فان تطبيق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي أو البرنامج التكميلي لدعم النمو لن يؤثر بالشكل اللازم على النمو الاقتصادي لان تلك الزيادة في الطلب الكلي المتولدة عن كلا البرنامجين تم تلبيتها عن طريق الواردات ,اذ ارتفعت خلال الفترة 2001-2008 بحوالي 300% وهو ما يبرز حجم الطلب المتسرب الى خارج الاقتصاد المحلي نتيجة عدم كفاءة وقلة مرونة الجهاز الإنتاجي بالجزائر، وهذا ما أدى الى ضعف تأثير برامج الانفاق العام على النمو الاقتصادي بالنظر الى قيمتها المالية المرتفعة.
- لكن تطبيق برامج الإنفاق لعام في الجزائر شهد استهداف مجموعة من الأهداف المتعددة بشكل أثر على تخصيص ة وتوزيع الموارد بين القطاعات، ومن ثم على فعاليتها في تحقيق ما هو مطلوب، إذ أن غياب استراتيجيات واضحة وكذا غياب أجهزة مؤهلة لوضع الدراسات التقنية

[1] Www. Word Bank : op.cit.

وفي تنفيذ ومراقبة البرامج والمشاريع وأدى إلى ضعف فعالية هذه البرامج على النشاط الاقتصادي وطغى عليها سوء التسيير وهدر الأموال العمومية

- تباطؤ مسار الإصلاحات الاقتصادية خلال فترات تطبيق البرامج ، إذ حرص الدولة على تطبيق برامج الإنفاق العام و التي تركزت في معظمها في شكل استثمارات عامة ، لم يرافقه نفس الحرص على تنفيذ عديدي الإصلاحات سواء كانت في القطاع الضريبي ، البنكي و القانوني ، و هو ما خلق نواعا من عدم القدرة على التكييف مع المتغيرات الدولية و عدم الفعالية للبرامج المقترح تنفيذها ، و اذا كان من المفروض تسريع وتيرة تطبيق الإصلاحات الاقتصادية بشكل يوازي أو يفوق وتيرة تطبيق المشاريع والبرامج المتعددة قصد ضمان فعالية أكبر لهذه البرامج في لتأثير على النشاط الاقتصادي ، ومن ثم فتح المجال أمام مزيد من البرامج في ظل أجهزة إدارية ، قانونية و مالية حديثة ، بدل البدء في إصلاح قطاع ما و تنفيذ برامج خاصة بقطاعات أخرى ، ثم البدا في إصلاح قطاع ما و تنفيذ برامج أخرى و هي سياسة عشوائية لن تؤدي إلى أي نتيجة تذكر

- بشكل عام فان الإنفاق العام المتزايد في الجزائر لم يؤثر بشكل سلبي على نشاط القطاع الخاص سواء من ناحية الاستهلاك أو الاستثمار، ذلك يعود من جهة إلى قلة الوعي المصرفي لدى الأفراد وغياب سوق مالي في شكل أوراق مالية، كما أن تمويل الإنفاق العام كان عن طريق تراكم الادخار الوطني وليس عن طريق الاقتراض الذي يدفع إلى رفع المعدلات الفائدة وخفض الاستثمار الخاص.

خلاصة الفصل

ان السياسة المالية المتمثلة في سياسة الانفاق العام المنتهجة من طرف الجزائر خلال الفترة المدروسة هي سياسة مالية توسيعية بحتة تم فيها إنفاق ملايير الدولارات، حيث لم تعمل هذه الأخيرة على تطوير الاقتصاد الوطني وتحريك الآلة الإنتاجية، اذ لم يتم انشاء مؤسسات وشركات تعمل على خلق القيمة المضافة، بل جل البرامج التنموية كانت ذات طابع اجتماعي أدت معظمها الى تحسين الخدمات الاجتماعية والمعيشية للسكان وخلق فرص عمل أدت الى انخفاض معدلات البطالة.

الفهرس

الفهرس

شكر وإهداء.....	
قائمة الجداول والأشكال.....	
. خطة البحث.....	
المقدمة العامة	أ-ب
الفصل الأول: الانفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية.....	
تمهيد.....	3
المبحث الأول: تطور الانفاق العام في الفكر الاقتصادي.....	4
المطلب الأول: تطور الانفاق العام من خلال تطور دور الدولة في الاقتصاد.....	4
المطلب الثاني: خصائص وتقسيمات النفقات العامة.....	6
المطلب الثالث: أسباب تزايد النفقات العامة.....	11
المبحث الثاني: ضوابط الانفاق العام وآثاره.....	16
المطلب الأول: ضوابط الانفاق العام ومحدداته.....	16
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية المباشرة للإنفاق العام.....	18
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للإنفاق العام.....	19
المبحث الثالث: طرق تمويل الانفاق العام.....	22
المطلب الأول: تمويل النفقات العامة عن طريق الضرائب.....	22
المطلب الثاني: تمويل النفقات العامة عن طريق القروض	23
المطلب الثالث: تمويل النفقات العامة عن طريق الإصدار النقدي.....	24
خلاصة الفصل الأول	26
الفصل الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي	**27**
تمهيد.....	28
المبحث الأول: النمو الاقتصادي وطرق تقديره.....	29
المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي.....	29
المطلب الثاني: مراحل النمو الاقتصادي.....	30
المطلب الثالث: تقدير وقياس النمو الاقتصادي.....	32
المبحث الثاني: عوامل النمو الاقتصادي وتكاليفه.....	34
المطلب الأول: عوامل النمو الاقتصادي.....	34
المطلب الثاني: تكاليف النمو الاقتصادي.....	35
المطلب الثالث: عوائق النمو الاقتصادي.....	35
المبحث الثالث: النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي.....	37
المطلب الأول: النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي.....	37
المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في الفكر الكينزي.....	39
المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في الفكر النيوكلاسيكي.....	41
خلاصة الفصل الثاني.....	44
الفصل الثالث: برامج الانفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2005-2014	**45**
تمهيد.....	45
المبحث الأول: تطور الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2005-2014.....	46
المطلب الأول: تطور الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2005-2014.....	46

المطلب الثاني: علاقة بالإنفاق العام بالنمو الاقتصادي.....	47
المبحث الثاني: برامج الانفاق العام في الجزائر 2005-2014.....	50
المطلب الأول: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.....	50
المطلب الثاني: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.....	53
المبحث الثالث: أثر سياسة الانفاق العام في الجزائرعلى النمو الاقتصادي	56
المطلب الأول :اثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على النمو الاقتصادي	56
المطلب الثاني: تطور النمو الاقتصادي للجزائر في الفترة 2001-2012	59
المطلب الثالث: تقييم برامج الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر.....	59
خلاصة الفصل الثالث.....	70
خاتمة عامة.....	71
قائمة المراجع.....	72
الفهرس الموضوعات	

الخاتمة

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة تحليل أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، و بعد استخدام مختلف مناهج البحث العلمي ، حيث تطرقنا في الجزء النظري الى دراسة الانفاق العام من حيث الماهية , ثم دراسة النمو الاقتصادي بنماذجه و أهم النظريات المفسرة له ,أما الجانب التطبيقي و الذي يخص برامج الانفاق العام في الجزائر و أثرها على النمو الاقتصادي للفترة 2005 – 2014 , كما تم اختيار الفرضيات الموضوعة مسبقا للإجابة على الإشكالية المطروحة و الأسئلة الفرعية , كما تشير الى جملة من الاقتراحات و التوصيات و التي تأتي بناء على النتائج و النقائص والاختلالات التي جاء بها كل من البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي , و في الأخير نأتي الى ابراز الافاق المكملة لموضوع هذه الدراسة.

نتائج الدراسة:

1 - تطور دور الدولة في الاقتصاد بالضرورة الى زيادة حجم الانفاق العام.

2 - لا يوجد هناك حد معين لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك بسبب اختلالات ظروف وخصائص كل دولة سواء من ناحية نظامها الاقتصادي، أو من ناحية الوضع الاقتصادي السائد.

3 - تتجلى أهمية الانفاق العام من الناحية الاقتصادية في كونه أداة هامة للإعادة تخصيص الموارد سواء بين الاستهلاك العام و الاستهلاك الخاصة، أو بين السلع الإنتاجية و السلع الاستهلاكية، و ذلك يعتبر جد ضروري بناء على عدم فعالية آلية السوق في عملية تخصيص الموارد بشكل جيد، كما تبرز أيضا أهميته من الناحية الاقتصادية في كونه عاملا مهما في دعم و تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال مساهمته الفعالة في تحقيق النمو الاقتصادي و الحد من البطالة ، أما من الناحية الاجتماعية فان الانفاق العام في شكل تحويلات حكومية و اعانات اجتماعية يعتبر أداة هامة في توزيع الدخول من ثم فهو يجنب توسع الهوة بين الطبقات الاجتماعية.

النتائج التطبيقية:

في إطار الجانب التطبيقي وما يتعلق بكل من البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخطط الخماسي للتنمية وأثرهما على النمو الاقتصادي، تم التوصل الى ما يلي:

- غياب استراتيجية قطاعية واضحة وفق أولويات قطاعية حسب ما يمليه الواقع الاقتصادي.
- غياب الرشادة في الانفاق العام، حيث نجد في الغالب أن عددا من البرامج والمشاريع تكاليفها تجاوزت ما قد خصص لها في الميزانية الأولية، وهذا بسبب ضعف الدراسات التقنية وسوء اختيار نوعية المشاريع.
- عدم كفاءة الجهاز الإنتاجي وانخفاض مرونته للطلب الكلي المتزايد.
- بمقارنة ما تم انفاقه من موارد مالية فأن أثرها على النمو الاقتصادي يعتبر محدودا.

- التأثير الإيجابي لكلا من البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخطط الخماسي للتنمية على كل من قطاع البناء والاشغال العمومية وقطاع الخدمات، وذلك راجع الى المخصصات المالية الكبيرة التي أولاها كلا من برامج الانفاق العام لقطاع البناء والاشغال العمومية فيما يخص انشاء وتطوير البنى التحتية والهياكل القاعدية وهو ما يعكس بالإيجاب على قطاع الخدمات من ناحية النقل والاتصالات والتجارة.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:

هي فرضية صحيحة، أي أن الانفاق العام يلعب دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث يعتبر الانفاق العام إضافة هامة للطلب الكلي، كما أنه أداة هامة لإعادة تخصيص الموارد بناءا على عدم نحاج آلية السوق في عملية التخصيص هذه، كما يساهم الانفاق العام أيضا في إعادة توزيع الدخول من أجل تقليص الهوة بين الطبقات الاجتماعية.

الفرضية الثانية:

هي أيضا فرضية صحيحة هذا ما لمسناه من خلال دراستنا , حيث أنه رغم المخصصات المالية الضخمة التي ضختها الدولة في السنوات الأخيرة و الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول خاصة سنوات البحبوحة المالية بعد سنة 2000 , الا أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات جاءت متواضعة , مما يؤكد عدم الاستخدام الأمثل لسياسة الانفاق العام في الجزائر , و هذا كله راجع الى عدم ترشيد الانفاق العام , و رداءة نوعية الدراسات التقنية للمشاريع و غياب الرقابة التقنية و المالية عليها , و هذا ما ساعد على ارتفاع مستويات الفساد بالنسبة للنفقات الاستثمارية , و في الأخير نخلص الى أن تحقيق النمو الاقتصادي يتوقف على مدى كفاءة استخدام سياسة الانفاق العام.

الفرضية الثالثة:

هي فرضية صحيحة أيضا، حيث أن الافراط والمبالغة في الانفاق العام قد يضر بالاقتصاد الوطني فتجعله عرضة للتغيرات الخارجية، وهو ما يظهر من خلال تحليل تطور كل من الانفاق العام والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، حيث استنتجنا أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي مرهو بارتفاع أسعار البترول، لأن الجباية البترولية هي المصدر الرئيسي لتمويل النفقات العامة في الجزائر، وبالتالي يجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل النفقات العامة، تكون دائمة وأكثر ضمانا و

الفرضية الرابعة:

ان آثار برامج الانفاق الحكومي والإصلاحات الاقتصادية المعتمدة في الجزائر منذ 2001 تبين أن هذه البرامج لعبت دورا حاسما في تحقيق نتائج إيجابية، اذ يمكن القول بأنها أصبحت بمثابة

المنشط الأول للقطاعات الاقتصادية، وهذا شيء طبيعي نظرا لسياسة الانفاق التوسعية المعتمدة سواء في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي أو البرنامج خماسي للتنمية.

التوصيات والاقتراحات:

بعد ما تم تسجيله من اختلالات في سلوة الانفاق العام النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، قمنا باقتراح جملة من التوصيات الاقتراحات من شأنها جعل سياسة الانفاق العام أكثر فعالية على النمو الاقتصادي، نذكر منها ما يلي:

- ضرورة ترشيد الانفاق العام وتحاشي تبذير الأموال، ذلك عن طريق تحسين الدراسة التقنية والمالية للمشاريع تفعيل الدور الرقابي عليها.
- ضرورة الإسراع بإصلاح بعض القطاعات والأنظمة كالنظام الضريبي، النظام المالي والمصرفي وإعادة النظر في بعض القوانين كقانون الاستثمار من أجل تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد المحلي ودعم القطاع الخاص الذي يبقى ضعيفا ومحدودا، كي تستطيع الدولة توجيه انفاقها فقط نحو الاستثمارات العامة التي تكون في شكل بنى تحتية وهياكل قاعدية التي تعد أكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي.
- ضرورة البحث عن مصادر أخرى لتمويل النفقات بدلا من المحروقات لكي نتخلص من هذه التبعية، ولتفادي حدوث الازمات، وتكمن هذه المصادر في القطاع الفلاحي بالدرجة الأولى، وكل ما يتعلق به كالزراعة والثروة الحيوانية، والصيد البحري، ومن ثم تطوير قطاع السياحة بالدرجة الثانية، لما تزخر به الجزائر من مساحة، تنوع مناخي وتنوع تضاريسي.

آفاق الدراسة:

انطلاقا مما سبق من نتائج تخص برامج الانفاق العام , وكذا التوصيات و الاقتراحات التي تصب في اطار معالجة النقائص والاختلالات الملاحظة على مستوى برامج الانفاق العام بالخصوص , فانه و لتكملة موضوع هذه الدراسة , فإننا نقترح دراسة الإصلاحات الاقتصادية المطبقة و الجاري تطبيقها تماشيا مع مواصلة الجزائر لسياسة الانفاق العام التوسيعية في شكل البرنامج الخماسي 2015-2019 , و ذلك قصد تفعيل أثر هذه البرامج على النمو الاقتصادي , خاصة ما تعلق الامر منها بتطوير قوانين الاستثمار و آليات التمويل و نظام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المقدمة العامة

يعد النمو الاقتصادي مؤشرا هاما لقياس درجة تقدم الدول والمجتمعات، حيث يعتبر الهدف الأساسي الذي تسعى إليه كل دولة من خلال انتهاجها لمختلف فروع السياسة الاقتصادية كالسياسة المالية، السياسة النقدية، سياسة سعر الصرف والسياسة التجارية وذلك من أجل تحقيق الاستقرار والتوازن على المستوى الاقتصادي.

و نظرا للمكانة الهامة التي تحتلها السياسة المالية من بين السياسات الأخرى، و ذلك لدورها الكبير في توجيه النشاط الاقتصادي و تحقيق أهداف و طموحات اقتصاديات مختلف الدول، حيث لم تكتسب هذه السياسة دورها المتميز في الفكر الاقتصادي الحديث إلا بعد ظهور عديد الأزمات الاقتصادية، أهمها الأزمة الكساد الكبير التي اجتاحت العالم سنة 1929، و ما صاحبها من اختلالات هيكلية كبيرة أدت إلى تغيرات عميقة في الفكر الاقتصادي، فبرز الاقتصادي **جون ماينارد كينز** محاولا إيجاد الحل لهذه الأزمة، حيث أكد على فشل آليات السوق وحدها في علاج المشاكل الاقتصادية، و أنه لابد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بسياسات مالية مناسبة، لعل أهمها سياسة الانفاق العام، هذا الأخير الذي يعتبر محفزا هاما للطلب الكلي كونه يمثل الطلب الحكومي، وهو الأمر الذي يولد استجابة مقابلة بشكل أكبر من جانب العرض تزيد بدورها في مستويات الناتج القومي و بالتالي تحقيق النمو الاقتصادي، حيث تتخذ الدولة من الانفاق العام وسيلة لتجسيد و تفعيل دورها و مساهمتها الفعلية في الحياة الاقتصادية، و ذلك من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي، الشيء الذي أدى إلى ضرورة الاهتمام بدراسة نظريات النفقة العامة و مختلف النماذج النظرية للنمو الاقتصادي و البحث و التعمق في طبيعة وحقيقة العلاقة القائمة بين الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي .

و بما أن الجزائر تعد من الدول النامية ذات الاقتصاد الريعي الذي يعتمد على المحروقات، فلم تجد أمامها في هذه الحالة سوى تشجيع الانفاق الحكومي و استغلال عوائد قطاع الطاقة والمحروقات وصرفها في تمويل المشاريع و المؤسسات الحكومية بغية مواجهة حالات البطالة وخلق مناصب شغل جديدة و رفع المستوى المادي للمعيشة، وهذا ما نراه جليا من خلال ما تضخه الدولة من مبالغ ضخمة في مختلف القطاعات، وقد تبنت في هذا الاطار منذ سنة 2001 سياسة توسع في الانفاق العام ممثلة في ثلاثة برامج ضخمة خلال الفترة 2001 – 2014، و تمثلت في برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004، و البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 – 2009، و كذا برنامج التنمية الخماسي 2010 – 2014، و الهدف من ذلك هو تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي في ظل تحسن الوضعية المالية نتيجة الارتفاع الذي سجله النفط الجزائري بشكل متواصل خلال تلك الفترة.

وعليه فإننا سنحاول في هذا البحث تحديد دور الإنفاق العام ومساهمته في النمو الاقتصادي من خلال طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور الإنفاق العام ومساهمته في النمو الاقتصادي في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

تنبثق من صميم هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية أخرى نحاول الإجابة عنها من أجل إثراء موضوع الدراسة وتتمثل في:

- ما المقصود بكل من الإنفاق العام والنمو الاقتصادي وما علاقتهما ببعضهما؟
- ما هي مختلف نماذج ونظريات كل من الإنفاق العام والنمو الاقتصادي عبر مختلف مدارس الفكر الاقتصادي؟
- ما هي حدود الإنفاق المثلى لتحقيق نمو اقتصادي أمثل؟
- ما مدى نجاعة سياسة الإنفاق العام في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية نبرز الفرضيات التالية:

- يلعب الإنفاق العام دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي.
- أن تحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي يعتمد على مدى كفاءة استخدام سياسة الإنفاق العام.
- الإفراط والمبالغة في سياسة الإنفاق الحكومي قد تضر بالاقتصاد الوطني، فتجعله هشا وعرضت للتغيرات الخارجية.
- تأثر النمو الاقتصادي في الجزائر بالإنفاق العام كان بدرجات متفاوتة تختلف من سنة لأخرى.

أهمية الدراسة:

للبحث أهمية بالغة، لأنه ما دام الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، حي تشكل عائدات المحروقات نسبة كبيرة من مجموع الدخل القومي، وبالتالي فسياسة الانفاق العام تعتبر الأداة الرئيسية التي تستطيع الحكومة من خلالها التدخل والعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي، لذلك وجب معرفة مدى تأثير هذه السياسة على النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف المنشود لأي اقتصاد.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على النقاط التالية:

- التأكيد على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي.
- إبراز أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر عام يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة.
- توضيح مدى فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي.

- إبراز أثر كل من البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، وبرنامج التنمية الخماسي 2010-2014 على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

من بين المبررات التي سمحت باختيار هذا الموضوع هي:

- محاولة إبراز الدور البالغ الذي تحتله سياسة الانفاق الحكومي في إنعاش الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل اقتصاد ريعي يعتمد على المحروقات.

- اعتماد الجزائر على سياسة انفاقية جديدة بداية من سنة 2001، تمثلت في مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وأخيرا مخطط التنمية الخماسي.

المنهج المتبع:

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للدراسة، كما استخدمنا المنهج الإحصائي التحليلي لتفسير النتائج على أرض الواقع من خلال استعراض الإحصائيات المتعلقة بالموضوع.

الدراسات السابقة:

اهتمت العديد من الدراسات السابقة بأثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي ونذكر منها:

1 – دراسة الباحث " طاوش قندوسي" تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر (1012/1970) – جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر , 2014، قد بينت النتائج وجود أثر اجمالي موجب على الناتج الداخلي الخام الحقيقي، وأن نفقات التسيير هي التي تحفز النمو الاقتصادي الجزائري عكس نفقات التجهيز التي كان لها أثر سلبي على الناتج الداخلي الخام الإجمالي.

2 – دراسة الباحث " زكان أحمد) النفقات العمومية والسياسة الاقتصادية، مذكرة دكتوراه، الجزائر، 2003'، توصل الى أن الانفاق على البنية التحتية ورأس المال البشري له تأثير غير فعال في تعزيز النمو الاقتصادي، ما يدعو الى توجيه الانفاق العام نحو القطاعات المنتجة.

3 – دراسة الباحث " بن عناية جلول "، أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية لحالة الجزائر 2002/1970، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر , 2005، حيث حاول التحديد الكمي لأثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مستعملا الإطار التحليلي المنبثق عن معادلة النمو لBarro كونها ترتكز على دالة الإنتاج Cobb-Douglas، فكانت نفقات التسيير ذات أثر إيجابي ونفقات التجهيز أثر سلبي.

هيكل البحث :

من أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع , تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول :

- الفصل الأول والذي جاء تحت عنوان **"الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية"**، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الأول تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي، حيث بينا تطوره حسب تطور دور الدولة في الاقتصاد، كما ذكرنا مفهوم وخصائص وتقسيمات النفقات العامة وكذا أسباب تزايدها، والمبحث الثاني جاء فيه ضوابط الإنفاق العام والآثار الاقتصادية الناجمة عنه، في حين خصص المبحث الثالث إلى طرق تمويله.

- أما الفصل الثاني فقد جاء بعنوان **"نماذج ونظريات النمو الاقتصادي «**، حيث قسم هو الآخر إلى ثلاثة مباحث، خصص أولها إلى ماهية ومراحل النمو الاقتصادي وكذا إلى تقديره وقياسه، وخصص الثاني إلى عوامل النمو الاقتصادي وتكاليفه، وأيضا العوائق التي تواجهه، فيما تناول المبحث الثالث النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي، حيث حاولنا نقل نظرة كل من الفكر الكلاسيكي والفكر الكينزي والفكر النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي.

- وقد عملنا من خلال هذا الفصل الذي جاء بعنوان «**برامج الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر 2005 – 2014 "** على إبراز الخلفية الاقتصادية لبرامج الإنفاق العام في الجزائر، حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، خصص أولها الى دراسة تطور الانفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر، أما المبحث الثاني فجاء فيه ذكر لبرامج الانفاق العام التي اتخذتها الجزائر والمتمثلة في البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، والبرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014، أما المبحث الثالث فقد حاولنا فيه ذكر الأثر الذي خلفته هذه البرامج على النمو الاقتصادي في الجزائر.

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	تطور النفقات لعامة في الجزائر هلال الفترة 2005-2011	49
02	نسبة الإنفاق العام إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2005-2010	50
03	المخصصات المالية لكل قطاع في اطار البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	54
04	تطور معدل نمو الكتلة النقدية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفتر2001-2011	60
05	تطور الإجمالي الصادرات و الواردات و معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة-2009 2001	61
06	تطور النمو الناتج المحلي الإجمالي و النفاق العام و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2010	63
07	تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009	66
08	مساهمات القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001-2009	69
09	تطور إجمالي الصادرات و الواردات و معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة -2009 2001	72

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	قانون فاجنر لتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة	45
02	قانون بيكوك ويز مان لتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة	52

المراجع

قـائمة المصادر والمراجع

الكتب

1. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، طبعة 2002.
2. ب/.برنيه–و أ.سيمون , ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين , أصول الاقتصاد الكلي , بيروت , 8919
3. حسين مصطفى حسين –المالية العامة -سلسلة في دروس الاقتصاد –ديوان المطبوعات الجامعية- بن عكنون –طبعة 2001-
4. خبابة عبد الله-أساسيات في اقتصاديات المالية العامة –مؤسسة شباب الجامعة –الإسكندرية – طبعة 2009-
5. د – خالد شحادة الخطيب –د-احمد زهير الشامية –المالية العامة , دار زهران للنشر و التوزيع 1997,
6. د. رفعت المحجوب –المالية العامة –الكتاب الأول –دار النهضة العربية القاهرة -1971.
7. د. زينب حسين عوض الله –أساسيات المالية العامة –دار الجامعة الجديدة للنشر – الإسكندرية - 2006.
8. د-محمد الصغير بعلي – يسري أبو العلاء-المالية العامة (النفقات العامة – الإيرادات العامة – الميزانية العامة) الطبعة الأولى-دار العلوم للنشر والتوزيع-الجزائر-
9. د-محمد مروان السمان –د محمد ظافر محبك –د –احمد زهير شامية –مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي و الكلي–دار الثقافة للنشر و التوزيع 1432هـ-2011 م .
10. سالم توفيق النجفي-محمد صالح تركي القريشي-مقدمة في الاقتصاد التنمية-دار الكتاب للطباعة والنشر –جامعة الموصل-ال عراق1988
11. سوزي عدلي ناشد –المالية العامة-كلية الحقوق –الإسكندرية –طبعة 2003-
12. صلاح الدين نامق-نظريات النمو الاقتصادي –دار المعارف-مصر 1966
13. عادل أحمد حشيش , أسامة محمد الفولي , مجدي محمود شهاب , أساسيات الاقتصاد الدولي , الإسكندرية , بدون ناشر , 1998 ,
14. عادل احمد حشيش-اساسيات المالية العامة –دار الجامعة الجديدة-الإسكندرية-بدون طبعة-
15. عبد الرزاق فارس – الحكومة و الفقراء و الانفاق العام –دراسة لظاهرة عجز الموازنة و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان العربية – مركز دراسات الوحدة العربية –الطبعة الأولى –بيروت -1979 –
16. عبد المجيد قدي –المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية –دراسة تحليلية تقييمية –الطبعة الثالثة -2006-
17. عبلة عبد الحميد بخاري – التنمية و التخطيط الاقتصادي , نظريات النمو و التنمية الاقتصادية , الجزء الثالث ,
18. علي العربي –إدارة المالية العامة –كلية التجارة –جامعة الكويت –بدون طبعة –ص 33
19. علي خليل –سليمان اللوزي –المالية العامة –دار زهران للنشر والتوزيع –عمان -1999

20. فايز إبراهيم الحبيب- نظريات التنمية و النمو الاقتصادي –(ترجمة د. عدنان عباس علي) منشورات جامعة قار يونس –الطبعة الأولى-بنغازي 1990
21. فتح الله و لعلو , الاقتصاد السياسي , مدخل الدراسات الاقتصادية , دار الحداثة للطباعة و النشر , بيروت , 1981
22. فلح حسن خلف –المالية العامة , الطبعة الأولى , عالم الكتاب الحديث , جدار للكتاب العلمي , الأردن 2008.
23. مايكل ابدجمان , الاقتصاد الكلي بين النظرية و السياسة , (ترجمة و تعريب محمد إبراهيم منصور) , دار المريخ للنشر , الرياض , 1988 ,
24. محمد احمد حجازي – المحاسبة الحكومية والإدارة المالية العامة –طبعة 1998-
الأردن[1]سوزي عدلي ناشد –المالية العامة-منشورات الحلبي الحقوقية-لبنان-الطبعة الأولى-2006-
25. محمد عباس محرزي –اقتصاديات المالية العامة-ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة , 2012..ص 90
26. محمد عبد العزيز –محمد على الليثي – التنمية الاقتصادية , الدار الجامعية , مصر , 2004
27. محمد مدحت مصطفى – سهير عبد الظاهر احمد – النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية –مطبعة الاشعاع الفنية- مصر- 1999
28. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبةومطبعة الاشعاعالفنية، مصر , 1999،
29. مدحت القريشي –التنمية الاقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات) –الأردن , دار وائل للنشر -2007-
30. مدحت القريشي –تطور الفكر الاقتصادي – دار وائل للنشر –الطبعة الأولى- الأردن - 2008.
31. مدحت محمد مصطفى – سهير عبد الظاهر أحمد -
32. مصطفى الفار –الإدارة المالية العامة –دار أسامة للنشر والتوزيع –الأردن –عمان-طبعة 2007-سوزي عدلي ناشد-اساسيات المالية العامة –منشورات الحلبي الحقوقية –بدون طبعة –
33. النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية –مطبعة الاشعاع الفنية –مصر – 1999 –

الجرائد و مجلات

1 -الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 28 لسنة 1984 , القانون رقم 84/17 المؤرخ في 1984/07/07 , و المتضمن القانون التنظيمي المتعلق بقوانين المالية.
2 -سوزي عدلي ناشد –الوجيز في المالية العامة-النفقات العامة , الإيرادات العامة , الميزانية العامة, دار الجامعة الجديدة للنشر-الإسكندرية -2000 –
3 -غربي احمد، ابعاد التنمية المحلية وتحدياتها فيالجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية، العدد 04، أكتوبر 2010

رسائل و مذكرات جامعية :

1 -عاطف صدقي-مبادئ المالية العامة-الطبعة الاولى –دار النهضة العربية-القاهرة-1973-ص 662
2 -ضيف احمد_-سياسة الانفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر 1994-2004-رسالة ماجستير غير منشورة –جامعة الشلف-2005/2004
3 -زكاري محمد-دراسة العلاقة بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي في الجزائر , مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية , تخصص اقتصاد كمي , كلية العلوم الاقتصادية , جامعة بومرداس , 2014
4 -بودخدخ كريم , أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي , مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص نقود و مالية , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير –جامعة دالي إبراهيم -2010-

مواقع إليكترونية

1- www.joradq.dz–
2- www.ons.dz
3- Minister des finance, le comportement des principaux indicateurs Marco économiques et Financier en 2007,www.éf.gov.dz
4- http://www.premier-ministre.gov.dz.
5- http://193.194.78.233.photos/gov/proar.pdf.phpESSID.05FDF04a7e542F8a67aFdao.
6- www. Bank of Alegria .dz/